



الجلسة العامة ٣٥

الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية“ من جدول أعمال الدورة الحالية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قرر المكتب أيضا أن يوصي الجمعية العامة بالنظر في هذا البند الإضافي مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في الفقرة ٢ من التقرير، قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج بند إضافي عنوانه ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“ في جدول أعمال الدورة الحالية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

التقرير الثالث للمكتب (A/55/250/Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن استرعي انتباه

الممثلين للتقرير الثالث للمكتب، الوثيقة A/55/250/Add.2، بشأن الطلبات الثلاثة التالية: أولاً، طلب مقدم من هولندا لإدراج بند إضافي في جدول الأعمال عنوانه ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية“؛ وثانياً، طلب مقدم من عدة بلدان بإدراج بند إضافي في جدول الأعمال عنوانه ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“؛ وطلب مقدم من عدد من البلدان بإدراج بند إضافي في جدول الأعمال عنوانه ”السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها“.

في الفقرة ١ من التقرير قرر المكتب أن يوصي

الجمعية العامة بإدراج بند إضافي عنوانه ”التعاون بين الأمم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السيد أنجبا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): بسرور بالغ أعرض التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/55/2، الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

يبين التقرير بوضوح كثافة جدول أعمال مجلس الأمن خلال الفترة التي يشملها التقرير. وخلال السنة قيد الاستعراض، عقد المجلس ١٤٤ جلسة رسمية، واتخذ ٥٧ قرارا، وأصدر الرئيس ٣٨ بيانا. وبالإضافة إلى ذلك عقد أعضاء المجلس ١٩٤ جلسة تشاور للمجلس بكامل هيئته. ونظر المجلس أيضا في أكثر من ٨٥ تقريرا للأمين العام وقام باستعراض وتجهيز أكثر من ١٦٥ وثيقة ورسالة واردة من دول ومنظمات إقليمية ومنظمات دولية أخرى. علاوة على ذلك، أرسل المجلس أربع بعثات إلى مناطق صراع مختلفة.

ووفقا لمسؤوليته الأساسية بموجب الميثاق عن حفظ السلم والأمن الدوليين نظر مجلس الأمن في سلسلة واسعة من الموضوعات. ولا يزال ضمان الاستقرار في أفريقيا وفي مناطق أخرى يشغل مكانا عاليا في جدول أعمال مجلس الأمن. وفيما يتعلق بأفريقيا نظر المجلس بصورة مكثفة في الحالات السائدة في أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وإريتريا/إثيوبيا، والصومال، وبوروندي، والصحراء الغربية. وفي هذا الصدد أرسلت بعثات لمجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى إريتريا/إثيوبيا. وعملينا حفظ السلام في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى تحولتا بنجاح إلى مكاتب لدعم بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

ونظر مجلس الأمن أيضا في حالات الصراع في الشرق الأوسط وتيمور الشرقية، وأفغانستان، وطاجيكستان، وكوسوفو، وجمهورية يوغوسلافيا

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وقرر المكتب أيضا أن يوصي الجمعية العامة بالنظر في البند الإضافي مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في الفقرة ٣ من التقرير، قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج بند إضافي عنوانه "السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها" في جدول أعمال الدورة الحالية.

هلي لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدماج هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قرر المكتب أيضا أن يوصي الجمعية العامة بالنظر في هذا البند الإضافي مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة؟
تقرر ذلك.

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/55/2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن، السيد مارتن أنجبا، ليتولى عرض تقرير مجلس الأمن.

عرضه تقرير مجلس الأمن السنوي المقدم إلى الدورة الراهنة للجمعية العامة. ونود أيضا أن نشير إلى أهمية الدور الذي قامت به ناميبيا في عمل المجلس العام الماضي.

وبيلاروس على اقتناع بأن الممارسة السنوية الخاصة بتقديم المجلس تقريرا لا تزال جزءا هاما من الجهود الرامية إلى جعل أنشطة المجلس مفتوحة وشفافة بأكبر قدر ممكن. وإلى السماح للدول الأعضاء أيضا بأن تقيّم القرارات التي يتخذها المجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين تقييما كافيا.

لقد كان عمل مجلس الأمن في العام الماضي مكثفا بشكل خاص، نظرا للصراعات العديدة في كوسوفو، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي مناطق أخرى من العالم. وكانت جهود المجلس حاسمة لصون السلم والأمن الدوليين. وقد شهد المجتمع الدولي المجلس وهو يتخذ قرارات هامة عديدة، على النحو الذي يبينه التقرير الحالي.

ويلاحظ وفد جمهورية بيلاروس بارتياح أن المجلس يدرس موضوعات كثيرة إلى جانب الصراعات الراهنة. والمجلس ينظر بشكل متزايد في الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى الأزمات والمواجهة العسكرية. وفي العام الماضي، شهدنا مناقشات المجلس الهامة بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، والإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالماس والموارد الطبيعية الأخرى. وهو اتجار لا يزال يستخدم، ليس لتعزيز السلم، وإنما لدعم القوات المشاركة في الصراعات.

وفي العام الماضي، كانت المشاكل المتعلقة بالجزءات جزءا خاصا من عمل المجلس. ونحن نرحب بكون الممارسة التي يتبعها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين في هذا الميدان أصبحت أكثر تطورا. فالحالات الإنسانية المعقدة للغاية في العراق وفي دول أخرى فرضت عليها جزاءات لا تزال تتطلب المزيد من العمل

الاتحادية، وأبخازيا، وجورجيا. وأرسلت بعثات إلى تيمور الشرقية وكوسوفو.

ونظر مجلس الأمن أيضا في قرارات واعتمد بيانات بشأن طائفة عريضة من قضايا السلم والأمن، بما في ذلك حماية المدنيين في الصراع المسلح؛ والأطفال والصراع المسلح؛ ونزع السلاح، وتسريح المحاربين، وتأهيل المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. وتناول بالدراسة أيضا فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتب (الايذز) والسلم والأمن الدوليين. وظل مجلس الأمن، في تناوله لهذه المسائل، على وعي تام بمسؤوليته وبالرد الذي تقدم به سائر هيئات الأمم المتحدة.

ولقد قطع مجلس الأمن، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، شوطا طويلا في ممارسة عمله بأسلوب أكثر شفافية. وفي هذا الشأن، عقدت عدة جلسات مفتوحة وجلسات إحاطة إعلامية بمشاركة أعضاء الأمم المتحدة على نطاقهم الأوسع.

وأعضاء مجلس الأمن واثقون بأن التقرير سيلقي المزيد من الضوء وسيوفر معلومات مفيدة بشأن أنشطة المجلس خلال العام. وهم يعلقون أكبر قدر من الأهمية والاهتمام بهذه الدراسة السنوية للتقرير من جانب الجمعية العامة كوسيلة لزيادة تعزيز عمل جهازي الأمم المتحدة الرئيسيين هذين. وأعضاء مجلس الأمن يتطلعون إلى تعليقات ومقترحات الدول الأعضاء خلال هذه الجلسة.

ودعوني أحتتم كلامي بالإعراب عن تقدير أعضاء مجلس الأمن لموظفي أمانة مجلس الأمن على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة، التي لا غنى عنها لكفاءة عمل مجلس الأمن.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يشكر وفد جمهورية بيلاروس السفير أجايا، ممثل ناميبيا، على

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير مارتن أنجبا، ممثل ناميبيا، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

لقد استمعنا في كثير من الأحيان إلى المجلس وهو يؤكد مجدداً أنه صاحب المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن له أيضاً سلطة العمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في القيام بواجباته وفاء بهذه المسؤولية. وهذه أحكام هامة جداً من أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وهذه الأحكام بالتحديد هي التي جعلت لمجلس الأمن أقوى جهاز في منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، من المهم بالمثل أن نذكر بأن هذه السلطة الفريدة أوكلت إلى مجلس الأمن بالتوافق مع التزامه بتقديم تقارير بانتظام إلى الجمعية العامة. والمادة ٢٤ من الميثاق واضحة جداً بشأن هذه الصلة.

وأوكرانيا تعلق أهمية خاصة على البند "تقرير مجلس الأمن" كما أنها تعتقد دائماً أن هدفه الرئيسي هو التمسك بمبدأ المساواة، الذي نعتبره أساسياً لفعالية أنشطة المنظمة في مجال السلم والأمن. وهذه هي المرة الأولى التي تسهم فيها أوكرانيا في هذه المناقشة الهامة بصفتها عضواً منتخبا من أعضاء المجلس.

وبالفعل، فإن دراسة هذا البند من جدول الأعمال توفر للجمعية العامة فرصة فريدة من نوعها لإجراء تقييم شامل لأنشطة المجلس خلال العام الماضي. ووفد بلدي يعتقد أننا إذا قيمنا هذه الفترة من المنظور الأكبر للعقد الماضي، قد نجد أسباباً كثيرة لوصفها بأنها البداية المبشرة بالخير لمرحلة جديدة في تاريخ مجلس الأمن.

إن التحول الهام في أنشطة حفظ السلام يمكن أن يكون واحداً من أكثر الحجج إقناعاً لدعم ذلك الادعاء. ووفقاً لتقرير الأمين العام الأخير عن أعمال المنظمة، بلغ

لتخفيف الأثر السلبي للجزءات على المدنيين. وفي هذا السياق، تلاحظ جمهورية بيلاروس الأهمية الخاصة لإدراج تقارير لجان الجزاءات، التي لا تزال عملياتها مغلقة تماماً حتى الآن أمام غالبية الدول، في التقرير السنوي. وبيلاروس تؤيد مواصلة هذه الممارسة.

وترحب بيلاروس بما ذكره التقرير بأن المجلس عقد في العام الماضي، مقارنة بالفترة السابقة - عدداً أكبر بكثير من الجلسات المفتوحة. وهذه دون شك خطوة هامة في طريق جعل عمل المجلس أكثر شفافية. وستؤيد بيلاروس جميع التدابير الأخرى التي تتيح للدول غير الأعضاء المشاركة بشكل أكمل في مداورات المجلس بشأن جميع المسائل. وفي هذا السياق، نعتبر أن الخطوة الهامة التالية يمكن أن تكون نشر مضمون الإحاطات الإعلامية اليومية التي تقدم عرضاً للمشاورات المغلقة للمجلس في شكل نشرات إعلامية صادرة عن مقر الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أن الملخصات التي يعدها أعضاء المجلس فيما يتعلق بعمل المجلس خلال مأساتهم ذات أهمية حيوية. وتعتقد بيلاروس أن هذه الملخصات تسهل تحليلاً أعمق لعمل المجلس وإيجاد طرق جديدة لتحسين عمل المجلس.

إن مؤتمر الألفية وجلسة مجلس الأمن التي عقدت على مستوى رفيع أظهر للعالم إجماع الدول الأعضاء على الدور ذي الأولوية الذي يقوم به المجلس في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نعتقد أن التمسك القوي بمبادئ الميثاق في هذا الشأن هو الطريق نحو ضمان إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وبيلاروس ستقدم طلب ترشيحها لشغل مقعد غير دائم في المجلس للعامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على أساس التزامها الثابت بالوفاء بأحكام إعلان الألفية الذي أصدره رؤساء الدول والحكومات، والتزامها بالعمل بقوة لزيادة تحسين عمل المجلس.

شاملة للأمم المتحدة في مجال منع الصراعات. وقد تقدمت أوكرانيا بعدد من المقترحات بشأن العناصر الهامة التي يمكن أن تدخل في هذه الاستراتيجية. ويمكن أن يكون أحد مكوناتها بصفة خاصة إنشاء مراكز إقليمية لمنع الصراعات تابعة للأمم المتحدة. وثمة عنصر ضروري آخر يمكن أن يتمثل في عمليات منع الصراعات، التي ينبغي أن تزداد أهمية بوصفها نموذجاً نوعياً جديداً لأنشطة حفظ السلام.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أوجه عناية الجمعية إلى التأثير المتزايد الذي يخلفه الصراع في سيراليون وتداعياته على البلدان المجاورة، ولا سيما غينيا. ويجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد للتصرف العاجل تأييداً لما تعترمه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الإعداد لنشر قوة للمراقبين بصفة وقائية على حدود بلدان اتحاد نهر مانو.

ومن التغييرات الهامة الأخرى في عمل مجلس الأمن خلال السنة الماضية عودة بعثاته الخاصة الموفدة إلى مناطق الصراعات إلى الظهور، وإرسالها على مدى الإثني عشر شهراً الماضية إلى تيمور الشرقية وكوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا/إثيوبيا. أما البعثة التي تم إيفادها مؤخراً إلى سيراليون - وهي أكبر بعثة لمجلس الأمن من هذا القبيل - فأثبتت أن هذه الأداة أصبحت لا غنى عنها من أجل وفاء هذا الجهاز بمسؤولياته على نحو فعال.

وقد رأينا مجلس الأمن أيضاً يشرع في إعادة النظر في سياسته العامة المتعلقة بالجزءات الاقتصادية بغية تحسين فعاليتها فضلاً عن تفادي آثارها الجانبية السلبية. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أنشأ المجلس فريقاً عاملاً معنياً بالجزءات لوضع توصيات ذات صلة بهذه الأمور. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، أرسى المجلس سابقة هامة بوضع حدود زمنية للجزءات في مرحلة فرضها. وترى أوكرانيا أن من المهم للغاية كفالة أن تأتي الاتجاهات الجديدة في هذا المجال

حجم القوات التي أذن المجلس بوزعها ثلاثة أمثال ما كان عليه في الأشهر الاثني عشر الماضية تقريباً، إذ يبلغ الآن حوالي ٤٥ ألف جندي نظامي.

وقد أدت الزيادة الملحوظة في عمليات حفظ السلام، فضلاً عن بعض النكسات الخطيرة التي صادفتها على أرض الواقع، إلى بذل الجهود الحالية الرامية إلى النهوض بفعالية هذه الأداة الرئيسية المتاحة للأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤوليتها عن السلام والأمن. وستواصل أوكرانيا تشجيع المجلس على تقديم إسهام كبير في هذا المسعى.

ولعلنا نتذكر أيضاً كيف وجه النقد اللاذع إلى مجلس الأمن منذ فترة غير بعيدة بسبب عدم استجابته لمطالب القارة الأفريقية. ولدينا اليوم دلائل كافية على التحول الرئيسي في سياسة المجلس إزاء أفريقيا بصفة عامة. والتغييرات التي طرأت عليها ملموسة حقاً. وما التوسع الكبير في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والإذن بانطلاق المرحلة الثانية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشر بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا، والإجراء الذي اتخذته المجلس بشأن تقرير فريق الخبراء المعني بانتهاكات جزاءات مجلس الأمن المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا) سوى بعض أعمال المجلس البارزة فيما يتصل بأفريقيا.

والمهمة الكبرى التي تنتظرنا تتمثل في الحفاظ على هذا الموقف العملي المنحى من المجلس إزاء أفريقيا وتركيزه على الحيلولة دون تكرار نشوب الصراعات أو زيادة تفاقمها. وقد حان الوقت للتفكير بشكل عملي أكثر في تعزيز قدرة الأمم المتحدة الشاملة على اتخاذ إجراءات وقائية فعّالة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجدداً الاقتراح الذي قدمه الرئيس كوشنما، رئيس أوكرانيا، بإعداد استراتيجية

سيراليون، ومن جنوب لبنان إلى كوسوفو، وتيمور الشرقية، وإثيوبيا وإريتريا، إلا وتسهم فيها أوكرانيا بأفراد مدربين وعلى درجة جيدة من التجهيز.

وأود أن أختتم كلامي بتقديم تهنئتنا الصادقة إلى أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج على انتخابها مؤخرا للعمل في مجلس الأمن اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وتتطلع أوكرانيا إلى الدخول في تعاون وثيق ومثمر مع الأعضاء الجدد المنتخبين في المجلس وترجو لهم كل نجاح في الاضطلاع بمسؤولياتهم البالغة الأهمية.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس مجلس الأمن على عرضه تقرير المجلس. وأعرب عن تهنئتي لأيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج على انتخابها في الأسبوع الماضي لعضوية المجلس.

تهتم جميع الدول الأعضاء اهتماما عميقا بأعمال مجلس الأمن، ونحن نعلق أهمية كبيرة على هذه المناقشة، التي تستوجبها المادتان ٢٤ (٣) و ١٥ من الميثاق، اللتان تطلبان إلى المجلس أن يقدم تقارير سنوية وخاصة، وإلى الجمعية العامة أن تتلقى هذه التقارير وأن تنظر فيها. ومن الواضح أن الميثاق يقصد أن يقدم مجلس الأمن، الذي تسند إليه عموم العضوية ومسؤوليات خاصة، تقريرا إليها كل سنة عن المسائل والحالات التي عاجلها فيما يتصل بحفظ السلم والأمن الدوليين، وعمما قام به والتأثير المترتب على ما اتخذته من إجراءات. وينتظر منه أن تكون هذه التقارير شاملة، وموضوعية، وصریحة.

ومن دواعي الأسف أن تقارير المجلس ما زالت تفتقر إلى المحتوى والصراحة على حد سواء. وقد أدى الإحباط حيال تقارير المجلس الهزيلة إلى اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩٣/٥١ لعام ١٩٩٦، الذي تدعو فيه المجلس، في جملة

منهجية واضحة ومتسقة لفرض الجزاءات ورفعها تأخذ شواغل السكان المدنيين ومصالح البلدان الثالثة بعين الاعتبار.

وبالرغم من أن قائمة التطورات والتغيرات الجديدة التي أشرت إليها بعيدة عن الاكتمال، أرى أنها توفر أسبابا كافية للقول إن عمل مجلس الأمن خلال السنة الماضية يمثل خطوة واضحة إلى الأمام. بل إن هذا التقييم يصبح أكثر إقناعا لو تذكرنا سجل المجلس في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩. فقد تميز بمجموعة من خيبات الأمل التي دفعت المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع إلى الشك في قدرة المجلس على أن يؤدي دورا قياديا في صون السلم والأمن الدوليين والاستجابة الملائمة للأزمات الناشئة وغيرها من التحديات.

والآن من الأهمية بمكان، الإبقاء في المستقبل على هذه الاتجاهات المشجعة للغاية التي سلكتها أنشطة المجلس. وقد أسهم مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في هذه المهمة الرئيسية إسهاما كبيرا. إذ تمثل نتائج ذلك الاجتماع الهام برهانا حيا على استعداد مجلس الأمن لأن يظل جهة فاعلة مؤدية لوظيفتها ولا غنى عنها في الشؤون الدولية في القرن الجديد. وستولي أوكرانيا اهتماما خاصا للتنفيذ العملي للالتزامات في مؤتمر قمة مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أعتنم هذه المناسبة لأكرر إصرار أوكرانيا على مواصلة مراعاتها بالأفعال العملية لمركزها المسؤول بوصفها عضوا حاليا في مجلس الأمن. وأوكرانيا عاكفة على الوفاء بتعهداتها للدول الأعضاء في الجمعية العامة، التي أسبغت عليها شرفا رفيعا بالعمل في المجلس. وأود أن أشدد على أنه لا توجد عملية واحدة من عمليات حفظ السلام الجديدة أو التي جرى توسيعها إلى حد كبير طيلة العام الماضي، من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى

ما يحدث الآن بين الفينة والفينة؛ وإنما أراد الأعضاء أن يسمع آراء البلدان من خارج المجلس قبل أن يتخذ المجلس قراره في مسائل السلم والأمن، فقد تكون لديهم وجهات نظر يدلون بها أو منظورات يتقاسمونها أو مشورة يقدمونها مما يكون من المفيد أو من الحكمة أن تظهر أو تنعكس في القرارات. وليس للمناقشات العلنية في المجلس أثر على قرارات المجلس وكثيرا ما تكون أيضا قضايا خارجة عن ولايته. وبما أن القرارات تتخذ قبل أن يستمع المجلس إلى آراء الآخرين، فالبيانات التي يدلى بها تكون ذات أهمية أكاديمية، أي مجرد شكليات. فالمجلس بحاجة إلى أن يبحث في الغرض الذي تؤديه هذه المناقشات إن وجد. وقد طلبنا أن يكون المجلس شفافا؛ وما عرضه إنما هو شيء رمزي.

وللأسف مرة أخرى فإن الشك ليس مستبعدا بحيث تعكس أبواب المجلس المغلقة ذهننا مغلقا وخشية من أن تتكشف الحقائق التي يفضل الاستغناء عنها والمتعلقة بتقديم وقائع تتعارض مع أفضلياته أو بقبول المشورة التي تقوض توجهاته الثابتة. وأكثر ما تكون هذه المشكلة في العمليات المعقدة التي يقررها لحفظ السلام. فالمجلس يقرر في عزلة رائعة بالضرورة كيف يمكن أن تتطور عملية لحفظ السلام؛ ومن حقه بالتأكيد أن يفعل ذلك بموجب الميثاق، ولكن لما كانت المهام التي يحددها يتعين أن تنفذها قوات على أرض الواقع، فمن المعقول أن يتشاور مع المساهمين بالقوات ويستفيد من خبرتهم. ولكن المجلس، بدلا من ذلك، لا يتصرف إلا من خلال إجراءات ثم يتكلم مع المساهمين بالقوات في اليوم السابق لاتخاذ القرار. هذا مجرد عرض مهذب للأمر الواقع؛ ولا يفيد كثيرا - لا المجلس ولا البلد المضيف، ولا المساهمين بالقوات وبالتأكيد لا يفيد القائمين بالعمليات.

وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه من هذا العام عندما عقد المجلس جلسات مغلقة شملت جلسة سرية مع وزراء

أمر، إلى أن يدرج معلومات عن المشاورات الجامعة؛ وأن يبرز إلى أي مدى راعى المجلس، في اتخاذ قراراته، قرارات الجمعية العامة بشأن المسائل الداخلة في نطاق عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ وأن يوسع بشكل أكبر في تقريره الفرع المتعلق بالخطوات التي يتخذها المجلس تحسينا لأساليب عمله.

وقد أغفل المجلس هذا القرار. والتقرير المعروض علينا، وهو مجلد يقع في ٥٥٠ صفحة، على غرار التقارير السابقة، لا يعدو كونه تجميعا للوثائق، معظمها جرى تعميمه بالفعل كوثائق رسمية. ونطلب إلى أعضاء المجلس أن ينظروا فيما إذا كان ستار السرية الذي يغلفون به عملهم يحقق أي غرض. إذ يبدو لعموم الأعضاء متعاليا، لأنه يهزأ برغبات الجمعية العامة العلنية، وهو في الوقت ذاته مؤذ لنفسه، لأنه يغذي شكوكا مؤداها أن المجلس يتستر على أعماله لأنه يتحاشي الإفصاح عنها. أما عن المعلومات التي قد يود أن يسدل عليها حجابا لمنع إفشائها، فللمرء أن يختار مما يلي: مسائل تتعلق بالفعالية، أو الالتزام الانتقائي، أو ضغط الجهات المحلية المناصرة، أو جداول الأعمال المحدودة.

وإذا كانت الشفافية هي المبدأ الموجه فلا حاجة للمجلس للقيام بمعظم أعماله في جلسات غير رسمية. فهذه آلية لم يشر إليها في نظامه الداخلي المؤقت. والمادة ٤٨ تنص على أن تكون جلسات مجلس الأمن علنية ما لم يقرر المجلس غير ذلك. أما عقد الجلسات غير الرسمية فينبغي أن يكون هو الاستثناء وليس القاعدة غير المكتوبة التي أصبحت مطبقة.

وقد يحاول المجلس مدافعا بأن يعقد الآن مناقشات علنية في كل رئاسة تقريبا. بيد أن هذا يقرب، وهو الأدهى، من أن يطلب المجلس من عموم أعضائه أن يأكلوا الكعكة. فعندما طالب عموم الأعضاء بعقد جلسات علنية للمجلس لم يكونوا يريدون أن يحولوا المجلس إلى مجتمع نقاش، وهو

أمور متواصلة كلها. ويساورنا القلق إزاء المعاناة التي لحقوها بالشعب الأفغاني ودورهم المزعزع للاستقرار في المنطقة. وقد حث مجلس الأمن الذي كرر إعرابه عن القلق العميق إزاء التطورات في أفغانستان، الطالبان على التماس حل سلمي للأزمة وعلى إنهاء دعمهم للإرهاب، ولكن بلا طائل. وقد اتخذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) قبل أكثر من عام ولكن يظل الطالبان على عنادهم. فهذا هو أحد التحديات للمجلس.

بل إن المجلس الذي لم يواكب التوقعات المتعلقة بأنشطته في ميدان صون السلم والأمن الدوليين، وخاصة في أفريقيا، يواصل السعي إلى القيام بدور لنفسه في مجالات كالصحة ورفاه الأطفال والمساعدة الإنسانية، وهي مجالات تتجاوز بشكل واضح ولايته وتدخل ضمن اختصاصات الجمعية العامة. وهذا لا يساعد في حسن أداء الأمم المتحدة.

ومن الأمثلة على ذلك أخذ المجلس زمام الأمور وأعطى نفسه حق إنشاء هيئات قضائية. فلا شيء في الميثاق يعطيه حق إنشاء المحاكم التي أنشأها، بل وليس هنا ما يمكن أن يثبت أن المحاكم التي أنشئت أسهمت بالفعل في صون السلم والأمن. والواقع أنها أصبحت في مناسبات عامل تعقيد، ويصعب تبرير التكاليف الباهظة للإبقاء عليها. وهناك الآن التطور المثير في التوصية المقدمة إلى مجلس الأمن من رئيسي المحكمتين بضرورة رصد الاعتمادات المالية لتعويض من يكونون قد اتموا ظلماً أمامهما؛ ولذا فالمرجح أن تنظر الجمعية العامة في مبالغ مالية هائلة لا بد من توفيرها لتعويض الذين يمثلون أمام محاكم تنشأ بطريق الخطأ. وهنا أيضاً تصبح الجمعية العامة مجرد متفرج سلمي لا حول له، وليس لها دور إلا أن تقبل بالآثار المالية المترتبة على قرارات اتخذها المجلس اعتباراً. وهذه مشاكل منهجية تحتاج بالتأكيد إلى من يحلها.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتصدي للأزمة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، طلبت الهند وغيرها من المساهمين بالقوات أن يدعوا إلى تلك الجلسة. وكنا نعتقد أن المجلس سيهمه أن يسمع آراء البلدان الأكثر اهتماماً بالمسألة، ودهشنا لعدم تلبية طلبنا. ولم يقل لنا أحد لماذا حدث ذلك. فهذه المعاملة غير المبالية ليست مقبولة حين يكون المساهمون بالقوات، وليس أعضاء المجلس، ومن بينهم الذين يرون أن عليهم مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين، هم الذين يضعون أرواح جنودهم على أكفهم من أجل قضية الأمم المتحدة.

ولن تنجح عمليات حفظ السلام التي منح المجلس ولايتها إلا إذا كانت مهامها ممكنة الإنجاز وتوافرت لها الموارد الكافية. والشراكة بين المجلس وحفظ السلام ليست بالغة الأهمية فحسب، بل هي شرط أساسي. وهذا في الواقع هو روح المادة ٤٤ من الميثاق. وليس مستغرباً أن يوصي بذلك أيضاً تقرير فريق الإبراهيمي الذي رحب به مؤتمر قمة المجلس في ٧ أيلول/سبتمبر. ونرجو أن يقوم المجلس بشيء من البحث عن الذات، وأن يشرك بالفعل في المستقبل البلدان المسهمة بالقوات بروح الشراكة، في القرارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك ولاياتها. ويأتي الاجتماع الخاص الذي عقد مؤخراً بين البلدان المسهمة بالقوات والمجلس بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سابقة طيبة. بيد أنه لا يكفي الاستماع إلى البلدان المسهمة بالقوات، بل ينبغي أن تظهر آراؤها، إن كانت معقولة، في ولايات المجلس. وينبغي أن يضمن المجلس الطابع المؤسسي على هذه الآلية.

ويظل الوضع في أفغانستان مدعاة لقلق عميق لدى المجتمع الدولي، وخاصة لدى البلدان في المنطقة. فسعي الطالبان إلى حل عسكري ودعمهم للإرهاب الدولي وإغفالهم التام للأزمة الإنسانية التي أوجدوها في أفغانستان

ومجموع الدول الأعضاء؟. وما هي الصلة بين قضية إصلاح مجلس الأمن وإصلاح عمليات حفظ السلام كما جاء في تقرير الإبراهيمي؟. وأخيراً، كيف يمكننا أن نصلح ثقافتنا في العمل وألا نترك مبدأ توافق الآراء يوقف كل جهود الإصلاح؟.

لقد أغفل التقرير أحد الابتكارات الأكثر وضوحاً في ممارسات مجلس الأمن الأخيرة، أي إعادة الأخذ بنظام عقد اجتماعات خاصة، وأنا لست طبيياً نفسياً يمكنه أن يقدم تفسيراً لذلك إلى الجمعية العامة. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وأنا أكتب بصفة منتظمة إلى رؤساء مجلس الأمن لأطلب إليهم أن يسمحوا للدول من غير أعضاء المجلس أن تشارك في مداورات المجلس في الحالات التي تتأثر فيها مصالحها بشكل خاص. وفي ١ كانون الثاني/يناير الماضي، تقدمت بمذكرة تضمنت مقترحات عن الكيفية التي يمكن بها ضم عدد أكبر من أعضاء الأمم المتحدة في هذه الاجتماعات مع احتفاظها بطابع السرية. وهذه المذكرة المتصلة بشكل وطرائق عقد الاجتماعات الخاصة نوقشت في اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وقد أدمجت بعض الأفكار التي تناولتها المذكرة في تقرير الفريق العامل لهذا العام.

وتكتسي التغييرات التي أدخلت على إجراءات مجلس الأمن في العام الماضي أهمية كبيرة. فبدلاً من الاجتماع بشكل آلي في جلسات مغلقة، اتجه المجلس إلى زيادة الانفتاح على مجموع أعضاء الأمم المتحدة. وفي بعض الحالات أحرقت مناقشات متفاعلة. بيد أنه لم يسمح في حالات أخرى بمشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في المناقشة، وفقاً لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي المؤقت للمجلس. واعتقد أن من الضروري إيلاء اهتمام أوثق بهذا التطور في المستقبل.

والكثير من الأخطاء في أداء المجلس أخطاء هيكلية. فتكوينه وتشكيله يمكن إثبات أهمها لا يتفقان والواقع على الأرض. فالجلس لا يعكس ولا يمثل تطلعات وآراء أعضاء الأمم المتحدة. إنه أثر من عهد بال. والحل يكمن في إصلاح المجلس وإعادة هيكلته. فمن شأن انضمام بلدان نامية إليه أن يجعل المجلس أكثر تمثيلاً وأهمية واستجابة فتتعزيز نوعية قراراته وتقبلها في نطاق أعضاء الأمم المتحدة عموماً.

ونحن نرى دائماً أن الجزاءات أداة فجوة وينبغي اللجوء إليها بحذر عندما يصبح فرضها أمراً ضرورياً. فالتقارير الواردة من منظومة الأمم المتحدة عن الأزمة الإنسانية الناجمة عن الجزاءات المفروضة على العراق تقارير مقلقة. ولقد اطلعنا أيضاً على تقرير الأمين العام عن وقف أكثر من ٢٠٠ ١ عقد قيمتها تربو على ٢ مليار دولار بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. وواضح أن المجلس بحاجة إلى أن يتصدى لهذه القضية بسرعة وتحسيس.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بن مصطفى (تونس).

وفي الشهر الماضي تحديداً اجتمع قادتنا في هذه القاعة لإعادة تأكيد التزامهم المشترك تجاه الأمم المتحدة بوصفها أداتنا لاختيار تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الدولي ونحن ندخل في ألفية جديدة. وانطلاقاً من الرغبة في إقامة الأمم المتحدة تلك، عرضنا تعليقاتنا على تقرير مجلس الأمن.

السيد كاستروب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية):

ما فتئ تقرير مجلس الأمن وثيقة شاملة ومطولة تدل على عبء عمل المجلس. ولذا يستحق كل أعضاء مجلس الأمن احترامنا لتحمل هذا العبء في ممارسة الواجبات التي كلفهم بها الدول الأعضاء بموجب المادة ٢٤ من الميثاق.

أود أن أتناول بالتفصيل ثلاثة نقاط. كيف يمكننا أن ننفذ حقاً المادة ٢٤، وأن نصلح العلاقات بين مجلس الأمن

بشأن المسائل التي تؤثر على سلامة وأمن موظفيها، وبخاصة الجلسات التي تؤثر على استعمال القوة من جانب البعثة". (المرجع نفسه، الفقرة ٦٤ (د))

وتلك على وجه التحديد هي النقطة التي أكد عليها زميلي ممثل الهند.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يسمع إلى هذه الدول الأعضاء فحسب بل عليه أيضا أن يأخذ آراءها في الاعتبار، إذ أن هذه الآراء هي الجزء الأهم من عملية الاتصال بين مجلس الأمن ومجموع أعضاء الأمم المتحدة. وليست هناك حاجة إلى تغيير أو تعديل أي مادة من مواد الميثاق لكي يشرك المجلس المزيد من الأعضاء في مداولاته وفي عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام. وكما نعرف جميعا، فإن مجلس الأمن هو سيد إجراءاته. وذلك يعني أن زيادة مشاركة جزء أكبر من مجموع الأعضاء إنما هي مسألة تتعلق بالإرادة السياسية.

وعلى كل، نحن نتحدث عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تشكل المهمة الأساسية للأمم المتحدة وكذلك عن مستقبل الأمم المتحدة ككل. فإذا لم يتم إصلاح مجلس الأمن وأساليبه عمله، فإن إصلاح عمليات حفظ السلام سيظل غير مكتمل.

وفي كلمته أمام الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر، أكد الأمين العام:

"إن توافق الآراء مرغوب فيه للغاية، ولكنه يجب ألا يكون رهينة الإجماع التام على كل فقرة فرعية بين الدول الأعضاء الـ ١٨٩. والأقلية، وغالبا ما تكون أقلية ضئيلة، يجب ألا تحتبس موافقتها دون سبب معقول. ... ولم يعد في وسعنا أن نعمل على الدوام على أساس القاسم المشترك الأدنى والأبطأ". (A/55/PV.10، ص ٢)

وتشير الاحصاءات إلى أن اتجاه المجلس إلى عقد اجتماعات مغلقة ما زال مستمرا. ونحن نأسف لذلك تماما. وأود أن أؤكد تمام التأييد كل ما قاله زميلي ممثل الهند عن هذه المشكلة. لذلك، يظل هناك سؤالان. كيف يمكن للأطراف المعنية أن تشارك قبل المشاورات الفعلية وخلالها، وكيف يمكن لأطراف أخرى لها مصالح حيوية أن تشارك في اجتماعات مجلس الأمن غير الرسمية؟ وما هي أنواع الإجراءات المتاحة لمعالجة كل حالة على حدة دون أن يبدو في ذلك أي تعسف؟ وهذه ليست مجرد مسألة إجرائية أو قانونية؟ بل إنما بالأحرى مسألة أساسية. وكلما زاد استماع المجلس إلى البلدان المتضررة بشكل خاص، ازدادت شرعية مقررات المجلس وزاد وزن قراراته.

وذلك يأتي بنا إلى النقطة التالية وهي تقرير الإبراهيمي والصلة بينه وبين إصلاح مجلس الأمن. ومن بين جملة أمور، يوصي فريق الإبراهيمي بأنه

"ينبغي أن يترك مجلس الأمن القرارات التي تأذن ببعثات ذات مستويات كبيرة من حيث حجم القوات لتظل على شكل مشاريع قرارات حتى يحين الوقت الذي يحصل فيه الأمين العام على التزامات مؤكدة من الدول الأعضاء بتقديم قوات وغير ذلك من العناصر الأساسية لدعم البعثة، بما في ذلك عناصر بناء السلام". (A/55/305، الفقرة ٦٤ (ب))

وفي مرحلة لاحقة، يقول التقرير إنه

"يتعين على الأمانة العامة إبلاغ مجلس الأمن بما تحتاج منه أن يعرفه، لا بما يريد هو أن يسمعه، عند صياغة أو تغيير ولايات بعثة ما، وينبغي أن يتاح للبلدان التي التزمت بتقديم وحدات عسكرية إلى إحدى العمليات فرصة حضور الإحاطات التي تقدمها الأمانة العامة إلى المجلس

برأي في عدة قضايا، وبشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصفة خاصة.

إن عمليات حفظ السلام وسيلة هامة تفي الأمم المتحدة بواسطتها بالتزاماتها فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ومن ناحية، شهدت السنة الماضية زيادة في عدد وحجم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن ناحية أخرى، فشلت هذه العمليات في إعطاء النتائج المتوقعة في سيراليون وأماكن أخرى، مما يسلب الضوء، إلى حد ما، على حقيقة أن هذه العمليات تصادف حقا مشاكل تحتاج إلى أن تُحل فوراً. ونعتقد أن هناك حاجة إلى أكثر من الإرادة السياسية للدول الأعضاء والموارد الكافية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر رشاداً وأكثر تحديداً للمقاصد بالنسبة لكل حالة على حدة لدى اتخاذ القرارات في هذا الميدان.

أولاً، إن الاتصال والتشاور بصورة أفضل مع البلدان المساهمة بقوات أمر حاسم. وسواء كان الأمر يتعلق بالإذن بوزع بعثة جديدة لحفظ السلام أو بتعديل ولاية عملية جارية، فإنه يجب اتباع واحترام آراء المساهمين في تلك العمليات. وينبغي إجراء مشاورات بصفة منتظمة بين أعضاء مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة بشأن الحالة في الميدان، وظروف القوات الموزعة والمسائل الأخرى. ويمكن إجراء مثل هذا الاتصال على مختلف المستويات، ويمكن إجراؤها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك و/أو في الميدان، الذي توزع فيه قوات حفظ السلام. وينبغي تنويع شكل مثل هذا الاتصال بقصد ضمان فعاليته وكفاءته.

ثانياً، يجب أن يحاول مجلس الأمن القيام بعمل أفضل في تجميع الخبرة والمعلومات في عملية اتخاذ القرارات وعملية الاستعراض. وفي ذلك الصدد، ينبغي للأمانة العامة، من ناحية، أن تعزز قدرتها على تجميع وتصنيف وتحليل

غير أنه يتعين علينا في الواقع العملي أن ننتظر إلى حين الوصول إلى ذلك القاسم المشترك الأبطأ، كما أن هناك مشاريع إصلاح هامة أصبحت رهينة لأقلية حتى وإن كان لم يعد في إمكاننا أن نسمح بأن يحدث ذلك.

ومرة أخرى، أوضحت تماماً مداورات الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن هذا العام أنه لم يمكن الاتفاق على أي فصل جوهري من تقرير العام الحالي بسبب موقف أقلية ما. والجهود القيمة التي بذلها نائبا الرئيسين اللذان وضعوا مشروعاً متوازناً للغاية لملاحظات عامة تم إحباطها. وقد كنا نفضل مع العديد من البلدان ذات الاتجاهات الإصلاحية، النص الأصلي لمقترحات نائبي الرئيس. ومن حسن الحظ، أن ذلك النص الأصلي قد أصبح مرفقاً بالتقرير، بحيث يمكن أن تبين فيه بالكامل التقييم الذي أعده المكتب عن المشاكل ووجهات النظر التي أثرت في مناقشة عملية الإصلاح. وأوصيكم جميعاً بأن يدرس كل واحد منا هذه الورقة الممتازة دراسة دقيقة لمعرفة أين نقف الآن، وإلى أين قد نتجه من هنا.

ونحن نحتاج لا إلى إصلاح مجلس الأمن وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، بل إلى إصلاح أساليب عملنا أيضاً. إن سبع سنوات من مناقشة الإصلاح كافية وينبغي للجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء أن يصلحا ثقافة وأساليب عملهما وأن ييثا الحياة فيما يصدر عنهما من كلام فما نحتاجه هو العمل وليس الكلام.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية. والتقرير يحتوي على معلومات شاملة وتفصيلية عما فعله مجلس الأمن في سنة عمل امتدت عبر قرنين. واليوم أغتنم هذه الفرصة لأشترك

الأعضاء بأساس جيد للمناقشة ويجدون الأمل في أن يتم في أسرع وقت ممكن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير، والتي تحظى باتفاق واسع عليها ويمكن تنفيذها بسهولة.

وفي السنة الماضية، عقد مجلس الأمن عددا كبيرا جدا من المناقشات بشأن قضايا المناطق الساخنة في أفريقيا. بيد أن التحدي الرئيسي الذي ما زال باقيا هو أن يجد المجلس حلولا حسنة التوقيت وفعالة الإعلان ودائمة لتلك القضايا. ونأمل أن ينفذ بطريقة جادة وفعالة (قرار مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠)، المرفق) الذي اعتمده اجتماع قمة مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر الماضي، ولا سيما الأجزاء المتعلقة بأفريقيا.

وفي السنة الماضية، عندما اعتمد مجلس الأمن القرارات المتعلقة بفرض حظر الأسلحة على إثيوبيا وإريتريا والمتعلقة بحظر الماس على سيراليون، حدد المجلس صراحة للمرة الأولى أطرا زمنية للحظر. وبقيامه بذلك فإنه يكون قد حقق انطلاقة كبرى في أعماله المتعلقة بالجزءات، لأنه استجاب بحق لدعوة عدد كبير من الدول الأعضاء.

لقد دأبنا دائما على دعم جهود مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله وشفافيته وكفاءته بحيث يمكنه تنفيذ مسؤولياته بصورة أفضل فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين باسم جميع الدول الأعضاء. والوفد الصيني مستعد لمواصلة العمل البناء مع الوفود الأخرى، لبلوغ تلك الغاية.

السيد فالديفيزو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية):

أعنتم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء على ما أظهرته من دعم لانتخاب كولومبيا عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وإذ تضطلع كولومبيا بهذه المهمة الجسيمة بشعور كبير بالمسؤولية، فإنها ستتمسك بالمواقف التي تتفق بدقة مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية.

وبعد استعراض التقرير المعروض علينا بشأن أعمال مجلس الأمن (A/55/2)، أود أن أركز على ثلاث قضايا.

المعلومات بحيث تتمكن من تزويد مجلس الأمن، بطريقة آنية، بمعلومات دقيقة وشاملة وموثوق بها بشأن الحالة في الميدان وبشأن الاحتياجات المحددة للوزع. كما ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل، من جانبه، بجدية لاستحداث مزيد من قنوات الاتصال والإصغاء إلى المعلومات من نطاق أوسع من المصادر. وفي السنوات الأخيرة، كانت بعض بعثات مجلس الأمن إلى مواقع عمليات حفظ السلام ناجحة. فقد ساعدت مجلس الأمن على اكتساب فهم شامل لحالات معينة وصياغة الحلول طبقا لذلك. وهكذا فإنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل القيام بهذا في المستقبل.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يحسن بقدر كبير تعاونه مع المنظمات الإقليمية والبلدان المعنية في معالجة قضايا المناطق الساخنة بقصد حماية الاستقرار الإقليمي. ويمكن أن تكون هذه المنظمات الإقليمية والبلدان المعنية في غالب الأحيان محورية بالنسبة لحل مثل هذه القضايا، التي يمكن، عند سوء معالجتها، أن تندلع بسهولة إلى البلدان المجاورة وإلى المنطقة برمتها. وبالتالي، يجب، عند البحث عن حلول لمثل هذه القضايا، أن يراعي مجلس الأمن الصورة الكبيرة للمنطقة بأسرها، وأن يعلق الأهمية اللازمة على آراء المنظمات الإقليمية والبلدان المعنية، وأن يعزز التعاون معها في تنفيذ عمليات حفظ السلام.

وخلاصة القول، إنه ينبغي زيادة تعزيز التنسيق بين مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات، وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة، والبعثات الميدانية ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية، والبلدان المعنية. وينبغي إيجاد نظام وآلية ثابتين لمثل هذا التنسيق، وأن يصبح ممارسة منتظمة لمجلس الأمن. ويتطلب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام بذل جهود مشتركة من جانب جميع الدول الأعضاء.

لقد زود التقرير (A/55/305) للفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي الدول

وهناك بنود "موضوعية" جديدة في جدول الأعمال ليست مرتبطة ارتباطا واضحا بصون السلم والأمن، وهي تُناقش عادة مرة على الأقل في الشهر في المجلس. وهذه المسائل لها محافل خاصة لمناقشتها، ولذا فإنه عندما ينظر فيها مجلس الأمن كما يفعل الآن، يكون لها أثر على الإجراءات التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وهي مسائل هامة جدا في جدول الأعمال العالمي وتؤثر تأثيرا مباشرا على عدد كبير من البلدان، ولذا فإننا نرى أنه من غير المناسب أن تُستثنى من النظر الأعم، إلا إذا كان هذا الإجراء يفيد حقا أعمال المجلس.

وثالثا، كان في السنة الماضية إحساس عام بعدم الارتياح إزاء مستوى فعالية عمليات السلام التي أنشأها المجلس. فعدم وضوح ولايات بعض البعثات لم يضر بمصداقية المنظمة فحسب ولكنه أدى أيضا إلى خسائر في الأرواح البشرية. وهذا أمر يجب أن يتغير. فلا يمكننا الاستمرار في إعفاء المنظمة من مسؤوليتها عن العيوب التي تتكرر يوميا. وتقع على مجلس الأمن المسؤولية عن إعادة النظر في هذه الممارسة. ولا يمكننا الاستمرار في إرسال ذوي الخوذ الزرق إلى مناطق الصراع كعلامة لبث الأمل لدى المجتمع المدني، بينما الحقيقة أن هذا العمل، ربما لا يمثل أفضل وسيلة لتحقيق السلام.

وإذا لم تُحدد ولاية البعثة المعنية بصورة واضحة، وتتوفر لها الموارد البشرية والاقتصادية والسوقية الكافية لضمان نجاحها، فمن الأفضل عدم إنشاء هذه البعثة. ولا يمكن أن نكرر نفس الأخطاء التي من قبيل الأخطاء الموثقة جيدا التي وقعت في رواندا، والبوسنة والهرسك وسيراليون، وهذا قليل من كثير. وكل هذه الأمور تزداد سوءا عندما نأخذ في الاعتبار أوجه القصور الخطيرة الموجودة في الأعمال الوقائية.

الأولى منهجية التقرير. إننا ندرك ونمتدح التحسينات التي أدخلت في مضمون التقرير وفي المنهجية المستخدمة في اعداده. ومع ذلك، وكما سبق لنا القول في مناسبات أخرى، فإنه لا تزال هناك مشكلة أساسية؛ وهي عدم كفاية المعلومات التي تتاح للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، بسبب زيادة عدد الجلسات غير الرسمية. وفي الفترة قيد الاستعراض، كانت هناك، طبقا للتقرير، ١٤٤ جلسة رسمية. بيد أنه كانت هناك أيضا ١٩٤ مشاورة غير رسمية، لا يعلم عنها غير الأعضاء إلا ما تتمكن كل دولة من معرفته بوسائلها الخاصة. وهذا مثل واضح لقلّة معرفة الدول التي لا تمثل جزءا من مجلس الأمن.

وتدرك كولومبيا انه يجب عقد جلسات معينة بصورة سرية نظرا لحساسية القضايا المعروضة للمناقشة، ولكن هناك مناسبات نعتقد بأن فيها مجالا للانفتاح من أجل توحى الشفافية في القرارات المتخذة. إن مشاكل السلم والأمن الدوليين تحظى باهتمام متكافئ بالنسبة للدول أعضاء المجلس والدول غير الأعضاء فيه. ولذلك السبب فإننا نؤكد ضرورة إصلاح الممارسة الحالية، أو على الأقل النظر في طرق بديلة لإدماج آراء ووجهات نظر الدول غير الأعضاء التي تستطيع الاسهام بأفكار مبتكرة. وما فتئت المناقشات المفتوحة تشكل خطوة هامة إلى الأمام، ولكنه من الضروري استكشاف آليات أخرى لزيادة الشفافية في أساليب وإجراءات مجلس الأمن.

ثانيا، فيما يتعلق بولاية مجلس الأمن، نعتقد أننا نحتاج إلى تقييم كفاءة المجلس. ووفقا للمادة الرابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة،

"يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي".

إن التقرير وثيقة لا تقدر بثمن للتفاعل اللازم بين المجلس والجمعية العامة، عملا بالتوصيات الواردة في المادة الخامسة عشرة من الميثاق. ولكن كما هي العادة دائما، هناك مجال لتحسين. ولهذا فيني أكرر التأكيد على الرغبة التي أعرب عنها وفدي في السنوات السابقة بأن التقرير، بدلا من أن يكون مجرد قائمة للجلسات والقرارات والبيانات الرئاسية، ينبغي أن يزداد طابعه المضموني والتحليلي مما يمكننا من إجراء تقييم أفضل لعمل مجلس الأمن من جميع جوانبه وآثاره في مجالات السلام والموارد على السواء. ولهذا فيني اتفق مع العديد من الملاحظات التي أبدتها ممثل الهند.

وهذه المناسبة السنوية توفر لمجموع أعضاء الجمعية العامة فرصة للتفكير الجماعي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتشاطر معكم أفكارى المتعلقة بعمل مجلس الأمن في المجال الأساسي للسلام والأمن.

لقد كانت هناك زيادة حادة وسليمة في أنشطة مجلس الأمن خلال الاثني عشر شهرا الماضية. إذ تعين على المجلس أن يعالج بعض الأزمات البالغة الحساسية والصعوبة في العالم، وأن يأذن بإنشاء خمس بعثات جديدة لحفظ السلام شديدة التعقيد وعظيمة الأهمية، وهي بالتحديد في كوسوفو، وتيمور الشرقية، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا وإريتريا. وفي ذات الوقت قام بتعزيز العملية الجارية في جنوب لبنان. وتشارك إيطاليا بنشاط في خمس من تلك البعثات الست. وبالنظر إلى الزيادة الملحوظة في عمليات التدخل التي يقرها المجلس والآثار الهائلة لهذا النشاط المتجدد على جميع أعضاء المنظمة، فإن من حقنا جميعا أن نتساءل عن الطريقة التي تم بها اعتماد هذه الولايات وعمّا إذا كان يمكن استخدام وسائل مختلفة وأكثر فعالية لتحقيق السلام.

ولقد وردت نفس هذه التساؤلات في تقرير الخبراء برئاسة وزير الشؤون الخارجية السابق للجزائر، السيد

ولذا فإننا نعتقد أن المنظمة تواجه تحديا هاما جدا في الوقت الراهن. والتقرير الذي قدمه الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام الوارد في الوثيقة A/55/305، يقدم سلسلة من التوصيات لتحسين هذه العمليات. وبغية اعتماد هذه التوصيات وتكييفها، يجب على الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة العمل معا. وسيكون من الأمور التي لا معنى لها أن يقدم كل جهاز استنتاجات فردية، لأن هذا ليس من شأنه إلا أن يزيد من إبطاء الإصلاح الضروري لعمليات حفظ السلام.

وهناك من يدفعون بحجة أن هذا الموضوع يقع في نطاق اختصاص المجلس أكثر من الجمعية العامة. ومن الواضح أن عددا كبيرا من القرارات المتعلقة بعمليات السلام تقع في نطاق اختصاص المجلس. ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذه القرارات تؤثر على عدد كبير من الناس ولذا فإن هناك حاجة إلى إجراء مناقشة مفتوحة بشأنها تؤدي للتوصل إلى توافق آراء واسع التمثيل، لتفادي زيادة تأخير الإصلاح الذي نتوق إليه كثيرا.

وختاما، أود أن أشدد على مدى أهمية إصلاح مجلس الأمن بالنسبة لكولومبيا. والمسائل التي أثارها اليوم توضح الحاجة إلى تحويل مجلس الأمن إلى هيئة يزداد طابعها التمثيلي وتكون ممارستها أكثر شفافية بما يكفي لضمان أكبر قدر ممكن من الثقة، ويمكن لأعضائها أن يسهموا بطريقة أكثر توازنا في قراراتها.

السيد فينتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئ الممثل الدائم لناميبيا، السفير أنجبا، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه الواضح والمفصل لتقرير مجلس الأمن السنوي المقدم إلى الجمعية العامة. وأثنى أيضا على الأمانة العامة لعملها التحضيري الممتاز.

للسجون والحدود، ومدراء إداريين مدنيين من بلدان تنتمي إلى مجموعات جغرافية مختلفة.

وتشارك إيطاليا بنشاط في هذا الالتزام المتجدد، من خلال موظفيها المتخصصين الذين يشاركون بصورة مباشرة في بعثات الأمم المتحدة، أو من خلال العمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي، في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة. ولذلك، لا بد من تأييد المحادثات التي أجراها الأمين العام في كل من ستراسبورغ وبروكسل مؤخرا، والتي استهدفت تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال اتقاء الصراعات وإدارة الأزمات، ذلك المجال البالغ الأهمية. وكانت هذه العملية مذكورة ضمنا بالفعل عندما أدلى الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، السيد خافيير سولانا، ببيان حول أزمة البلقان في جلسة مجلس الأمن المعقودة في حزيران/يونيه الماضي - وهي خطوة أولى هامة نحو تدعيم التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

إن الحاجة إلى التطوير السريع لعمليات حفظ السلام، التي يقرها مجلس الأمن، وما شهدته من تطور جوهري خلال السنوات الأخيرة قد زادت من حدة الأزمة المالية التي تعانيها الأمم المتحدة. وقد فرضت الزيادة الهائلة في ميزانية حفظ السلام عبئا متزايدا على أعضاء الأمم المتحدة كافة، ولا سيما المساهمين الرئيسيين. ففي ميزانية العام الحالي، على سبيل المثال، تدفع إيطاليا ١١٠ ملايين دولار تقريبا لتمويل عمليات حفظ السلام التي قررها مجلس الأمن بطريقة مستقلة تماما. وبالتالي، فإننا نؤيد إعادة النظر في جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام مما يوفر لهذا القطاع الأساسي استقرارا وموارد أكبر، ويسمح أيضا بتعويض حالة عدم اليقين المالي المستمرة.

الأخضر الإبراهيمي، الذي يتعين على الهيئات المختصة - الجمعية العامة، ومجلس الأمن والأمانة العامة - أن تقيمه الآن من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه. وثمة سؤال آخر يجب أن نطرحه حول ما إذا كان المجلس قد بذل جهودا حقيقية في توقيت حسن لمنع اندلاع الصراعات، معتمدا على كل الوسائل المبينة في إطار الفصل السادس من الميثاق.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة في السنة الماضية بمسؤولية متزايدة عن صون السلم والأمن الدوليين، بعد عهد اتسم بالتهديد بالاعتراضات التي استخدم فيها حق النقض والتي شلت قدرته على العمل. وأصبح عملها هذا ممكنا ليس بفضل زيادة تلاقي وجهات النظر بين أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين الخمسة، فحسب، ولكن أيضا وقبل كل شيء، بفضل الالتزام المشترك والإسهامات المشتركة لأعضاء الجمعية العامة، لأن العناصر الفاعلة الهامة في إدارة الأزمات وحسم الصراعات في العديد من الحالات كانت أعضاء في الجمعية العامة ولكن ليس بالضرورة أعضاء في مجلس الأمن.

والواقع أن صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية جماعية ينبغي أن يضطلع بها المجتمع الدولي ككل. وبعض البلدان، بسبب نفوذها، وموقعها الاستراتيجي والجغرافي كبلدان في "الخط الأمامي"، تقدم مساهمات حاسمة للعمليات السياسية وعمليات تثبيت الاستقرار التي تقع من صميم اتفاقات السلام، وتمثل الشرط الأساسي لأي تدخل من قبل الأمم المتحدة. وهناك بلدان أخرى، تتزايد أعدادها، نشرت وحداتها من العسكريين ومن قوات الشرطة في بعثات أجرى مجلس الأمن مداولات بشأنها.

إن البعثات الجديدة "المعقدة" في كوسوفو وتيمور الشرقية، والتي تنطوي على شكل من أشكال الإدارة الدولية للإقليم، تحتاج إلى موظفين قضائيين وقضاة، وحراس

حق، بإصلاح شامل من جميع الجوانب، رافضا بذلك الحلول المتعجلة أو غير المكتملة بشأن المسائل الرئيسية مثل حق النقض، والمساواة بين الدول الأعضاء، والفعالية. ولهذا السبب، فإننا لا نرى كيف يمكن للزيادة في العضوية الدائمة أن تحسّن عملية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن - فالأمر على النقيض من ذلك تماما، لأن مجلس الأمن يعمل في العادة على مستوى القاسم الأدنى المشترك بين الأعضاء الخمسة الدائمين، نتيجة لحق النقض أو مجرد التلويح باستخدامه. تلك هي القاعدة المتبعة في مجلس الأمن. وبالتالي، فإننا نشعر بالحيرة للنقد الموجه لطريقة عمل الفريق العامل المعني بالإصلاح. فهناك حكم الأقلية، وحكم الأغلبية، إلا أنني أعتقد أن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لنا بحيث ينبغي التعامل معها بطريقة تناسب مصالح بلدان بعينها، بدلا من أن تراعي الأعضاء كافة بوجه عام.

وتعتمد مصداقية منظماتنا في صون السلم على قدرتها على التكيف في مواجهة التحديات والظروف الجديدة. وعلى حين أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تسعى لتعزيز قدرات إدارة الأزمات للأمم المتحدة في مجال حفظ السلم وإصلاح ترتيباتها المالية، فإن على مجلس الأمن مسؤوليات خاصة. ويتعلق أهم تلك المسؤوليات باتخاذ القرارات. ويعد ذلك تعهدا يعهد به الأعضاء عامة إلى أعضاء مجلس الأمن، بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، ويتوقعون، بدورهم، تنفيذه الكامل والفعال.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، أن أتقدم بتهاني وفد بلدي إلى أخي وصديقي، السفير مارتن أنجبا، سفير ناميبيا. فبصفته رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، قدم لنا بوضوح ودقة كعادته دائما التقرير السنوي لمجلس الأمن الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وإن التجربة المساوية في سيراليون، ومن قبلها في البوسنة والهرسك، وفي رواندا، قد دفعتنا إلى التفكير المتأني في فعالية عمليات حفظ السلام التي يقررها مجلس الأمن. وفي تقريره إلى جمعية الألفية، اعترف الأمين العام بشجاعة بأوجه القصور الجسيمة التي عانت منها بعثات الأمم المتحدة، وبعضها حديث العهد، مؤكدا على الحاجة إلى زيادة كفاءة المجلس ومشروعيته.

وعلى المجلس أن يضطلع أولا وقبل كل شيء بالمزيد من العمل في مجال اتقاء الصراعات واعتماد الولايات ذات المصدقية، بعد الاستماع إلى كل البلدان والمنظمات والأطراف المعنية التي يمكن أن تسهم في حسم حالات الأزمات. وسنعتد في المستقبل على تحسين إجراءات اتخاذ القرارات في المجلس، والمساءلة الكاملة عنها في التقرير السنوي الذي نحن بصدد مناقشته اليوم.

وثمة شعور شائع بأنه ينبغي التشاور أيضا مع البلدان غير الأعضاء بالمجلس في عملية اتخاذ القرارات. وإن نجاح منظماتنا في استعادة السلم في بعض مناطق العالم الأكثر توترا في المستقبل، يعتمد، بصورة متزايدة على قدرة أعضاء المجلس على فتح الباب أمام الإسهامات الخارجية. وتعتبر التوصيات التي تضمنها تقرير الإبراهيمي مفيدة في هذا الشأن، بصفة خاصة: فنحن بحاجة إلى العمل حتى يتسنى تحقيق تفاعل نشط مع البلدان المساهمة في عمليات السلام خلال النظر في إنشاء ولاية جديدة وفي الحالات التي تستدعي تعديل الولايات القائمة استجابة للأحداث في الميدان.

وعلى أن نصلح أساليب عمل المجلس. وقد شهدنا في العام الماضي زيادة مشجعة في عدد المناقشات المفتوحة والجلسات العلنية.

ولي كلمة أخرى أود أن أقولها فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. إن الإعلان الختامي لقمة الألفية يوصي، عن

الإعلامية لغير الأعضاء في المجلس. وأود أن أعرب عن اهتمامي وترحيبي بالاستخدام الأكثر تواترا للمناقشات المفتوحة حول البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس، فضلا عن المبادرات الإيجابية التي يتخذها الرؤساء بعقد جلسات عن مسائل معينة تقلق المجتمع الدولي بأسره.

وأثناء هذه السنة، أجرى المجلس مناقشات عن موضوعات معينة حول حفظ السلام، والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وتعزيز السلم والأمن، وتقديم المعونة الإنسانية إلى اللاجئين في أفريقيا، والأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، وحماية المدنيين المتأثرين بالصراعات المسلحة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم، ودور المجلس في اتقاء الصراعات المسلحة، والجوانب الإنسانية للبنود المعروضة على مجلس الأمن، وأخيرا حول قضية لها نفس القدر من الأهمية، وهي قضية الجزاءات.

ومن الواضح أن لهذه المناقشات المثيرة أهمية خاصة بالنسبة للدول غير الأعضاء في المجلس، لأنها تعني أنه يمكن لهذه الدول أن تسهم إسهاما كبيرا في النظر في البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس. ولهذا يؤيد وفد بلادي هذه الممارسة المتكررة، حتى وإن كنا لا نزال مقتنعين بالحاجة إلى تحسين فعاليتها العملية عن طريق عقد المزيد من الجلسات المفتوحة بشأن بنود معينة، مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

ومرة أخرى هذا العام، كما حدث في الأعوام السابقة، يولي تقرير مجلس الأمن انتباها خاصا للأزمات في أفريقيا، القارة التي لديها حاليا أكبر عدد من الصراعات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأشار هنا إلى الصراعات في أنغولا، وبوروندي، وإثيوبيا/إريتريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو، وسيراليون، وغيرها. ونظرا

إن هذا التقرير وإن كان مسهبا، فقد حفل بالحقائق والأرقام، وهو يعطي صورة كاملة للدور المهم المنوط بمجلس الأمن في إدارة الحالات العديدة في العالم التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وتولي الدول الأعضاء اهتماما مشروعا لأنشطة المجلس ومناقشة الجمعية العامة لتقرير المجلس، حسبما تقضي بذلك المادة ١٥، والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق.

وتتيح هذه المناقشة دون شك فرصة خاصة لاستعراض عمل المجلس والنظر في السبل التي تؤدي إلى الحفاظ على مصداقية وفعالية هذه الهيئة المحورية، وتعزيزها، بغية تحقيق الاتساق اللازم بينها وبين الأجهزة الأساسية الأخرى للمنظمة. ونعتقد أن مناقشة التقرير هذه مفيدة لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة لأنها تساعد في ضمان التنسيق التام والتفاعل النشط.

ويتضح من قراءة التقرير أن المجلس أمضى مرة أخرى سنة نشطة بوجه خاص. فأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس ١٤٤ جلسة رسمية، واتخذ ٥٧ قرارا، وأصدر ٣٨ بيانا رئاسيا، وعقد ١٩٤ جلسة مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته.

وأود أن أشيد إشادة واجبة بكل أعضاء المجلس لأهمية التقرير وجودته العالية، وهو يقدم لنا تقييما يأتي في حينه لمستوى التزامهم بالسلم والأمن الدوليين.

وقد جاء التقرير نتيجة للجهود التي بذلها أعضاء المجلس والأمانة العامة تلبية لرغبات البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء في المجلس بغية جعل أعمال هذه الهيئة الاستراتيجية أكثر شفافية.

وأمكن إحراز تقدم كبير في السنوات القليلة الماضية في تلبية الحاجة إلى زيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن، ونحن نقدر الممارسة التي ترسخت الآن، وهي الإحاطة

نتائج جلسة كانون الثاني/يناير. ومن الصحيح أن تلك البعثة الميدانية لم تحقق طفرة رئيسية في الأزمة الكونغولية، إلا أنها ساعدت على تعزيز مصداقية المجلس بفتح الطريق أمام عملية إزالة الأسلحة من مدينة كيسانغاني وجعلها أكثر أمانا. وفي ذلك الوقت، كانت كيسانغاني بؤرة ساخنة لأعمال العنف التي تسببت في إصابة مئات المدنيين.

وفيما يتعلق بالمنطقة الأقرب إلينا من الناحية الجغرافية، حتى وإن لم يتعرض التقرير تقنيا لها، أود أن أوضح أن إرسال بعثة من مجلس الأمن مؤخرا إلى المنطقة الفرعية لغرب أفريقيا دليل آخر على تصميم أعضاء المجلس على الاضطلاع بإجراءات معينة في الميدان لاستعادة السلام والأمن في المناطق التي مزقتها الصراعات والحروب الأهلية.

وأخيرا، كان من أبرز أنشطة المجلس في هذه السنة الاجتماع الذي عقد بالتوازي مع قمة الألفية، حيث ناقش رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في المجلس مشاكل الأمن والسلام في أفريقيا في المقام الأول.

وحرصا على مصلحة السلم والتنمية في القارة الأفريقية، ينبغي لمجلس الأمن أن يبدأ النظر في السبل التي تؤدي إلى إعطاء الأفريقيين الطاقة التي تساعد على تعزيز قدرتهم على حفظ السلام، ولا سيما قدرتهم على الوقاية بحيث يتمكنون من معالجة حالات الأزمات. وقد استخدمت كلمة "القدرة" مرات متعددة لأنني أود أن أؤكد على الحاجة إليها. فكثيرا ما يُتهم المجلس، بحق أو بغير حق، بأن تصرفاته تأتي كرد فعل للمشاكل الأفريقية، وبأنه يبطئ في اتخاذ الإجراءات الوقائية الواجبة. ويرى وفد بلادي أنه يجب أن يضطلع المجلس والمنظمات الإقليمية بتصميم آلية سريعة لرد الفعل، ووضعها في مكانها، على أساس شراكة توازن بين الأدوار التي يضطلع بها كل منها والمسؤوليات التي يتحملها.

للحالة السياسية المزعزعة في القارة، التي تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره، فإن المجلس يبذل جهودا محمودة لاحتواء هذه الصراعات. ولا غنى عن تكرار القول بأنه ما لم يكن هناك سلام واستقرار. فلن يكون بالإمكان تحقيق أي تنمية اقتصادية مستدامة في أفريقيا.

وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالمبادرات العديدة التي اتخذها المجلس فيما يتعلق بأفريقيا أثناء فترة التقرير وبعدها. وأود أن أشير إلى اليومين المشهودين ٢٤ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، اللذين نظرت خلالهما الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أجرى خلالهما مجلس الأمن، برعاية ورئاسة الولايات المتحدة، مناقشة رفيعة المستوى بحضور الرؤساء شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا؛ وشيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق؛ وكابيللا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ودوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا؛ وموغاي، رئيس جمهورية زيمبابوي؛ وموسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وبيزيمونغو، رئيس جمهورية رواندا، بالإضافة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والسير كيتوميلي ماسيري، ميسر الحوار الوطني الكونغولي.

وكان اتخاذ مقررات جسورة في توقيت حسن إثباتا لوجهة عمل تلك الجلسة، وبخاصة التأكيد من جديد على التزامات الأطراف الرئيسية للأزمة الكونغولية بالعمل معا على التنفيذ الصارم لأحكام اتفاق لوساكا وللنشر الفوري لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحب المجتمع الدولي بأكمله بهذه المبادرة من الولايات المتحدة وأعرب عن أمله في أن تؤدي إلى دينامية جديدة، وبالتالي إلى حل سياسي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي نفس هذا السياق، رحبنا كذلك بإرسال بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى من أجل تعزيز

دعم واضح من أعضائه ومن الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. ويجب التشديد، في هذا الصدد، على المساهمة القيمة التي يمكن أن يقدمها تقرير الإبراهيمي لممارسة المجلس لولايته. ويبدو لي أنه لو تم اعتماد بعض التوصيات ذات الصلة، الواردة في ذلك التقرير، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحسن كبير في أعمال المجلس - مثلا، في إدارة عمليات حفظ السلام في المستقبل.

ختاما، أود أن أتقدم بتهنئتي القلبية إلى ممثلي موريشيوس وأيرلندا والنرويج وكولومبيا وسنغافورة، وهي البلدان التي انتخبتت توا لعضوية مجلس الأمن.

السيد رودريغز باريبا (كوبا) (تكلم بالاسبانية):
نشكر السفير مارتن أندجبابا، سفير ناميبيا، على قيامه بعرض التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. ونتقدم بالشكر أيضا إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن وإلى الأمانة العامة على ما قاموا به من جهد في إعداد هذه الكمية الكبيرة من المواد.

ومع الاعتراف الواجب بقيمة هذه المعلومات بوصفها جزءا من الذاكرة المؤسسية للمجلس. فإننا نكرر التأكيد على أن هذا النوع من المعلومات لا يرقى إلى ما نأمل في الحصول عليه وما نحتاجه. فالتقرير السنوي ليس امتيازاً يمنح للدول الأعضاء الممتلئة في هذه الجمعية العامة؛ بل هو واجب مقرر بوضوح في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق. ولدينا حق مشروع في توقع تقديم بيان مناسب من الهيئة التي عهدنا إليها بالمسؤولية الأساسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، والتي تتصرف باسم جميع الدول الأعضاء، بموجب أحكام الميثاق.

ففي عام ١٩٩٦، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٩٣/٥١، بهدف محدد يتمثل في ضمان أن تقدم تقارير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة سردا موضوعيا وتحليليا لعمله

والقادة الأفريقيون، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، قد قرروا أن يتضمن مجال أعمالهم آليات الوقاية والأمن لمعالجة الصراعات الأفريقية الكثيرة.

هناك جانب آخر من أعمال المجلس يجب النظر فيه، وهو ضرورة تحسين أساليب عمل ذلك الجهاز المركزي. ويسرني، في هذا الصدد، أن ألاحظ وجود توافق واسع في الآراء. بالفعل، حول نقاط أساسية، من قبيل مشاركة البلدان غير الأعضاء في جلسات المجلس، وبرنامج عمل المجلس، وجلسات الإحاطة الإعلامية التي يعقدها رئيس المجلس لصالح البلدان غير الأعضاء فيه والبلدان المساهمة بقوات. ويبقى الآن أن نتجاوز ذلك بإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الاتجاهات، حتى يكون تعزيز السلم والأمن الدوليين قائما على مجلس أمن منشط وأكثر فعالية وشفافية، من الآن فصاعدا.

يجب، في النهاية، أن نضع حدا لاتجاه مؤسف، يحول دون وفاء المجلس بولايته - وهو اتجاه الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى اتخاذ إجراءات قسرية، دون إذن من المجلس، أو إلى العمل بشكل منفرد، بحجة الحق في التدخل الإنساني. ويجب العمل على وقف هذا الاتجاه بتأكيد اختصاص المجلس في المجالات التي حددها الميثاق، حتى يكون المجلس مواكبا للعالم المتغير وقادرا على إبداء قدرة مبدعة وتصميم في مجال حفظ السلام والأمن والاستقرار في العالم.

ونظرا لأن المجلس يعمل حصرا في خدمة السلام، فهو يحتاج، على نحو محدد - من أجل تعزيز السلطة والمصدقية اللتين يستند إليهما في الاضطلاع بمهمته الجوهرية والأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن العالميين - إلى

ولا يطبق النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن حتى أثناء هذه الجلسات المغلقة.

وُرحب بزيادة عدد الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن، خلال العام الماضي، رغم أن هذه الجلسات تبقى هي الاستثناء. ويجب أن يستمر هذا الاتجاه، ولكن الهدف ليس مجرد زيادة العدد؛ فالجلسات المفتوحة يجب أن تتيح للدول غير الأعضاء فرصة حقيقية لتقديم مساهمة فعالة لأعمال تلك الهيئة. إننا نشهد أكثر مما ينبغي، مناقشات مفتوحة مطولة ليس لها تأثير، في نهاية الأمر، على القرارات أو البيانات الرئاسية التي تعتمد، حيث أنه يتم الاتفاق على النصوص بين أعضاء المجلس، قبل ذلك، في جلسات مغلقة.

فطالما استمر العمل بالممارسة الجارية، فإن تقرير مجلس الأمن السنوي ينبغي أن يتضمن معلومات تفصيلية عن المناقشات التي تجري في الاجتماعات المغلقة. فما يُبلغ لنا الآن هو المدة التي استغرقها انعقاد الجلسات فقط. ولا تتضمن التقارير الشهرية المقدمة، بشكل عام، سوى تحليل بسيط أو لا تقدم أي تحليل على الإطلاق. ويجب أن يصبح تقديم هذه التقارير القاعدة، وعلينا أن نضع مؤشرات للحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تتضمنها تلك التقارير.

ونشعر بالقلق إزاء الاتجاه السائد في مجلس الأمن إلى مناقشة قضايا واعتماد نصوص تتعلق بالبث في مسائل ذات طابع عام - وهي أنشطة تتجاوز المسؤوليات التي أناطها الميثاق بتلك الهيئة. ويستخدم المجلس هذا النهج بتواتر متزايد من أجل إضفاء مشروعية على الإجراءات التي يتخذها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

ولا ينبغي للمجلس أن يضطلع بالمسؤوليات الموكلة إلى الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تنصب جهوده على تحقيق قدر أكبر من

في توقيت حسن. غير أن أغلب المقترحات الواردة في هذا القرار ما زال يجري تجاهلها. ولذلك يجب أن تتولى الجمعية العامة النظر في أسباب عدم الامتثال هذا، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لعلاج هذا الوضع.

إن الجمعية العامة ما زالت لا تتلقى التقارير الخاصة التي ينبغي للمجلس أن يقدمها لها، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق. وتقدم هذه التقارير لا يخل بعمل المجلس، بأي حال من الأحوال. بل إنه، على عكس ذلك، سيعود بالفائدة على الجميع. فإنه سيكون الجمعية العامة من تقدم توصيات مفيدة بشأن عمل المجلس وبتيسح إقامة علاقات نشطة ومتواصلة بين الهيئتين - وهو شيء غير موجود في الوقت الحالي.

وهناك حاجة ماسة إلى المزيد من الشفافية في عمل المجلس. ففي عالم يزداد تكافله، يكون للقرارات التي تتخذها تلك الهيئة أثر متزايد على جميع الدول الأعضاء، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلاوة على ذلك، فعندما تنفذ تلك القرارات، يأتي التمويل من جميع الدول الأعضاء وليس من الدول التي تتخذ القرارات فقط.

وفي حالة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على وجه التحديد، يجب أن نعرب عن تقديرنا للجهود المستمرة التي تبذلها الأرجنتين وجامايكا من أجل إبقاء بلدان المنطقة على علم بأعمال المجلس، بالقدر الممكن. ولكن هذه الجهود، وحدها، ليست كافية.

ووفقاً للنظام الداخلي لمجلس الأمن، يجب أن تكون جلسات المجلس علنية، ما لم يتقرر خلاف ذلك. إلا أن الاستثناء قد أصبح هو القاعدة. فالجلسات يواصل الاضطلاع بمعظم أعماله في جلسات مغلقة، رغم أن أغلبية الدول الأعضاء قد أكدت وكررت عدم إمكانية قبول ذلك.

يتجاوز البلاغة اللفظية، من الواضح أننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عملية، كما تلزمنا الإرادة السياسية للتوصل إلى حلول للمشاكل المتنامية والملحة لقادة بأسرها، والتي ترجع أساسا إلى ماضيها الاستعماري وإلى حالة الفقر السائد حاليا، والتهميش والتخلف التي تغرق دول أفريقيا جميعا فيها.

ونحن مقتنعون بأن كثيرا من المشاكل التي تناولناها هنا لن تحل على نحو مرض إلا بإجراء إصلاح كامل لمجلس الأمن، الذي يمثل دونما شك المهمة الأكثر حساسية وإلحاحا لإصلاح الأمم المتحدة بأسرها. ولكن ذلك لا ينبغي أن يُحتج به كذريعة لإبقاء الوضع على ما هو عليه ريثما يجري هذا الإصلاح. ونأمل أن يأخذ أعضاء مجلس الأمن التعليقات والاقتراحات التي قيلت والتي ستقال في المناقشة، في الاعتبار على النحو الواجب كدليل واضح على إرادتهم الصادقة في المضي قدما إلى الأمام.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):
أشكر السفير مارتن أندجبا على عرضه لتقرير مجلس الأمن في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وأعتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ الأعضاء الجدد المنتخبين في المجلس وهم: كولومبيا وسنغافورة وأيرلندا والنرويج وموريشيوس.

إن هذه المناقشة السنوية ينبغي أن تستخدم الغرض الرامي إلى مناقشة كيفية اتخاذ القرارات في المجلس من خلال تبادل الآراء الأوسع نطاقا مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحن نؤيد المبادرات الهادفة إلى تعزيز القابلية للمساءلة والشفافية في أعمال مجلس الأمن. والواقع أن عمل مجلس الأمن ينبغي أن يصبح أكثر تقاربا مع العضوية الكاملة للأمم المتحدة. ونحن نشي في هذا الصدد على ممارسة الإحاطات اليومية من جانب الرئاسة لقيمتها ولما تحفل به من

التعاون والتنسيق بينه وبين الجمعية العامة وغيرها من الهيئات، على النحو المحدد في الميثاق. وفيما يتعلق بالولايات المتزايدة التعقيد التي يأذن بها المجلس، لا ينبغي أن يكون هناك أي عذر يُبرر عدم تقيدها بدقة بمبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وإننا نرحب بإدراج تقارير لجان الجزاءات في تقرير المجلس للعام الثاني على التوالي. ونكرر التأكيد في نفس الوقت على أن أساليب عمل هذه اللجان تتأثر بنفس العيوب التي بدت واضحة في اجتماعات مجلس الأمن، والتي تحتاج لإعادة النظر فيها. فاجتماعات لجان الجزاءات ينبغي كقاعدة، أن تكون علنية، وعندما تعقد خلف الأبواب المغلقة، بصورة استثنائية، فينبغي تضمين تقارير المجلس بمعلومات تفصيلية عن مداولاتها. ولا بد من أن يكون للبلدان المتأثرة الحق الكامل في المشاركة في المناقشات الجارية في لجان الجزاءات.

ولا يمكن أن تُصبح نُظم الجزاءات أدوات عقابية لبعض البلدان على أساس المصالح المستندة إلى الهيمنة لبعض أعضاء المجلس، مثلما يحدث الآن في حالات معروفة جيدا. ومن قبيل المفارقة أن نفس البلدان التي تُصر على الحفاظ على نُظم الجزاءات التي تعبر عن مصالحها الوطنية الخاصة وتضر بالمدينين الأبرياء هي من بين البلدان التي تحاول إقناعنا بقيمة ما يُسمى بالتدخل الإنساني. وهذا مثال واضح على النفاق والمعايير المزدوجة.

وبينما يبين تقرير المجلس السنوي أن معظم بنود جدول الأعمال تتعلق بأفريقيا، فإن تركيز الاهتمام والموارد المتاحة ينصب أيضا على تلك القارة. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن ما يدور في أفريقيا اليوم من صراعات مسلحة يفوق ما يدور في أي قارة أخرى. فأكثر من ثلث البلدان الأفريقية تتورط حاليا أو تورطت مؤخرا في صراعات. وفيما

يصبحا الأساس لتسوية عادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط أيضا، تمكن المجلس من اعتماد قرار بشأن العراق في الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من فشله في إظهار وحدته.

ونأمل أن نرى السلم والاستقرار يترسخان في البلقان. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإن اهتمام مجلس الأمن بالمنطقة ليس أقل حيوية عما كان فيما مضى. ونؤكد من جديد دعمنا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ودعوتنا للسكان المحليين إلى تنمية ثقافة التسامح والتعددية الثقافية. إلا أننا نلاحظ، أن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) كان من المسائل المسببة للشقاق الشديد في المجلس.

وتهتم البرازيل اهتماما كبيرا بالحالة في تيمور الشرقية. فالقدرة القيادية للأمين العام والعمل المتسم بالتصميم الذي اضطلع به المجلس طوال جميع مراحل هذه الأزمة كانت لهما أهمية بالغة في تأكيد رسالة مفادها أن الخيار الديمقراطي لشعب تيمور الشرقية في تقرير المصير لا يمكن عكس اتجاهه بالقوة. ويتعين على تيمور الشرقية أن تستكمل عدة مراحل انتقالية وهي: الانتقال من القهر إلى تقرير المصير والاستقلال؛ ومن التخلف الاقتصادي إلى التنمية المستدامة، ومن الخوف والرعب إلى الاستقرار والهدوء. ويتولى إدارة المهمة المعقدة لانتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال بكفاءة كبيرة وكيل الأمين العام السيد سيرجيو فييرا دي ميللو وفريقه. وينبغي ألا يسمح لأعمال العنف وعمليات التسلل التي تقوم بها جماعات الميليشيات في تيمور الشرقية بأن تزعزع بناء الدول الجديدة.

تفاصيل. ومن العلامات المشجعة أيضا تزايد ممارسة الإحاطات المفتوحة، والمناقشات المفتوحة، وتواتر الجلسات السرية. ويمكن مناقشة تقارير لجان الجزاءات في الجلسات المفتوحة. ونحن نشجع الرؤساء السابقين على إحاطة الدول الأعضاء بعمل مجلس الأمن أثناء فترة رئاستهم وتعميم تقييماتهم. وينبغي أن تسبق القرارات والبيانات الرئاسية مناقشات أوسع نطاقا تُعبر بشكل أفضل عن المعنى العام للمناقشات المفتوحة.

ويُلخص تقرير مجلس الأمن ما جرى في عام واحد من أنشطة مكثفة، وبعض قصص النجاح، ودواعي كثيرة للقلق، لسوء الحظ. وتظل أفريقيا محط التركيز في إجراءات المجلس ومناقشاته. فالعنف المتكرر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصعوبات التي تواجه تنفيذ عملية السلام في سيراليون، واستمرار الحرب الأهلية في أنغولا، والتراع على الأراضي بين إثيوبيا وإريتريا هي أمور تذكرنا بقوة بأن الأمم المتحدة ما زال أمامها شوط طويل عليها أن تقطعه قبل أن نحقق هدفنا المتمثل في بلوغ عالم يكون أكثر استقرارا.

وقد تشجعنا بالاحتمالات الإيجابية للمستقبل في أنغولا، منذ أن تمكنت قوات الحكومة من احتواء التحدي العسكري الذي يمثله الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في تحد لبروتوكول لوساكا. كما نرحب بالتحسن الملحوظ في تدفق المساعدة الإنسانية منذ بدء تشغيل مكتب الأمم المتحدة في أنغولا.

ويمثل الشرق الأوسط، ولا سيما بعد أحداث الأسابيع الأخيرة مصدرا للقلق الشديد. ونحن نرحب باعتماد القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، ونؤكد على ضرورة قيام المجلس باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة احتمالات اندلاع العنف في المنطقة. وتكرر البرازيل التأكيد أيضا على أن القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ينبغي أن

ينبغي أن نعتمد عليه في سعيينا لتحقيق أهداف قمة الألفية. ونؤكد من جديد وجهة نظرنا بأن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة التي تستند شرعيتها في فرض تدابير إنفاذ على صك مقبول عالميا. وإن البديل للشرعية التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة هو نظام غير مستقر تُصبح فيه الأهداف التي وضعت في قمة الألفية بعيدة المنال.

لقد دعا قادة العالم إلى تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن ليُصبح أكثر تمثيلا وفعالية وشرعية. والتكوين الحالي للمجلس يُعبر عن الأحداث التي وقعت قبل ٥٥ عاما، ويجب أن تكون عملية صنع القرارات في المجلس مُعبرة عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي بأكمله. وإلا سيصبح دور المجلس - إذا ما بقي له دور على الإطلاق - متواضعا في سعيينا للتوصل إلى حل دائم للأزمات الدولية.

السيد فالديز كاريو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بيرو أن يشكر السفير مارتن انجابا الممثل الدائم لناميبيا والرئيس الحالي لمجلس الأمن لقيامه بعرض التقرير السنوي لتلك الهيئة (A/55/2) الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. لقد تلقينا هذا التقرير وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، ونرحب بالحوار الذي يمكن أن يدور خلال هذه المناقشة بين اثنتين من أكثر الهيئات أهمية في المنظومة.

ويشكل صون السلم والأمن أحد المقاصد الأساسية للمنظمة وينعكس ذلك في المادة ١ من الميثاق كما أنه يمثل رغبة دائمة وشاغل مستمر للدول. ومجلس الأمن هو الهيئة المسؤولة عن هذا الواجب وهو يعمل بالنيابة عن أعضاء المنظمة. وللدول الأعضاء مصلحة مشروعة في متابعة الإنجازات المحققة والتقدم المحرز وكذلك المشاكل والنكسات التي تنشأ. هذه المصلحة يجب الاعتراف بها بشكل متبادل.

إن عمليات حفظ السلام تتزايد في تعقيدها وعددها. ولا بد من أن يولي مجلس الأمن اهتماما بالجهود الجارية الرامية إلى التفكير في كيفية الاستجابة للولايات الجديدة لعمليات حفظ السلام. وي طرح تقرير الإبراهيمي إطارا قيما لكيفية البناء على أساس الدروس المستفادة من أخطاء الماضي. وينبغي أن تُصبح التقارير الشجاعة عن رواندا وسربرينتسا مراجع دائمة. وكما يبين تقرير الإبراهيمي ذاته، فإن التحدي يتمثل في إنشاء ولايات واضحة وموثوق بها ويمكن تحقيقها. وينبغي أن تتجمع الموارد المالية والولايات والإرادة السياسية مع بعضها حتى تُصبح كل مبادرة لحفظ السلام تضطلع بها الأمم المتحدة ذات طابع عملي.

ويجب أن تكون الجزاءات أداة لتطبيع العلاقات الدولية، وليست عقوبة جماعية تفرض على سكان البلد المستهدف. والجزاءات تدبير صارم لا يُبرره إلا فشل البديل السلمي فشلا تاما في تسوية النزاع. وينبغي أن تتناسب الجزاءات مع الأهداف وأن تقتصر على تحقيق أهداف محددة، مع الأخذ في الاعتبار الآثار التي تترتب عليها من الناحية الإنسانية وتأثيرها على أطراف أخرى، كما يجب أن تتضمن شروطا واضحة تتعلق بمدتها وانتهائها. وإننا نثني على الجهود التي بذلها السفير فاو لرتعزيز تنفيذ نظام الجزاءات التي فرضت على يونيتا وتطلع أيضا إلى نتائج عمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بكيفية تحسين فعالية جزاءات الأمم المتحدة والذي أنشئ في نيسان/أبريل.

وفي قمة الألفية، قام قادتنا بتحديد الأولويات لجدول أعمال الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

إن التسامح والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية هي لب ما ينبغي أن يحققه المجتمع الدولي. وفي ميثاق الأمم المتحدة يكمن أساس القانون الدولي الذي

بالإضافة إلى ذلك شهدنا مؤخرا داخل مجلس الأمن مناقشات بشأن جوانب تقع ضمن نطاق سلطة محافل أخرى في المنظمة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وبالتالي أصبح من الشائع أن تقتصر المناقشة على مجموعة صغيرة من البلدان بشأن مفاهيم يمكن أن تؤدي إلى تدخل في الشؤون الداخلية للدول إذا لم يوضع لها إطار مناسب، وعلى سبيل المثال لا يوجد أساس واضح للعمل أو لتفسير ما يُسمى بالتدخل الإنساني؛ يبرر استخدام القوة عندما تحدث حالات انتهاكات صارخة للقانون الدولي ولحقوق الإنسان. وهنا نتساءل من الذي سيحدد وجود حالات الانتهاكات وبأية معايير يتم تحديدها ولماذا لم تجر هذه المناقشة داخل محفل تشاركي أكثر.

لا يمكن أن نتجاهل أن الولاية التي عهد بها الميثاق إلى مجلس الأمن تستجيب لواقع تكون فيه العلاقات سائدة بين الدول على الساحة الدولية. ولذلك يشير الميثاق إلى هذه العلاقات عندما يتعامل مع التدابير التي ترمي إلى منع التهديدات التي تواجه السلم والأمن.

لقد تابعت بيرو بعناية مناقشات مجلس الأمن بشأن منع الصراعات المسلحة وتم في هذه الاجتماعات التعبير عن مواقف تشجع إجراء توسع كبير أحادي الجانب لمفهوم أسباب الصراعات ومفهوم الأمن ذاته، بحيث يتضمن عناصر لها طبيعة سياسية وذات صلة بالإدارة الحكومية.

وتؤيد بيرو العمل الوقائي الذي يتناول الأسباب الرئيسية للصراعات ولا سيما العناصر الاقتصادية المعروفة تماما مثل الفقر والتخلف. ومع ذلك نرى أن هذا الموضوع يجب أن يتحدد في إطار مبادئ ومعايير ميثاق المنظمة، ويجب أن يكون نتيجة لحوار مستمر داخل الهيئات المختصة في المنظومة، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتُرحب بيرو بالجهود الرامية إلى تحقيق الانفتاح التي بُدلت خلال العام الماضي عن طريق عقد الكثير من الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن بشأن مختلف الموضوعات ذات الأهمية. ونأمل أن يسود هذا الموقف في المستقبل حتى يُصبح المجلس أكثر شفافية في عمله ومراعاة لوجهات نظر غالبية الدول الأعضاء في المنظمة.

وترحب بيرو أيضا بالخطوات الأولى لإقامة حوار مباشر ومستمر بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بشأن الجوانب الأساسية لعمليات حفظ السلام مثل الولاية والدعم المالي والموارد البشرية لكل بعثة. ويرى وفدي أنه يجب على كل عضو منتخب في ذلك الجهاز أن يبذل جهدا مستمرا لاستكمال ما يُتاح له من معلومات ونشرها بين ممثلي بلدان المنطقة التي ينتمي إليها بلده. كما يفعل وقد الأرجنتين خلال الاجتماعات الأسبوعية لبعثته وكذلك وفد جامايكا في اجتماعات مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن السنوات الأخيرة، ولا سيما الفترة التي يغطيها هذا التقرير فرضت على المنظمة تحديات ضخمة فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ وذلك بسبب زيادة حجم وأهمية عمليات حفظ السلام التي تم نشرها. وظهرت هذه الحقائق الجديدة نتيجة للصراعات الداخلية التي تمس قوتها المزعزعة للاستقرار البلدان المجاورة أو تنتشر إليها، وتؤدي بالضرورة إلى إجراء تعديل في الواجبات التقليدية لعمليات حفظ السلام. هذه الحالة أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة وإلى توسيع نطاق المهام التقليدية في ولايات تبتثق عن مداولات وقرارات لا تُشرك الغالبية العظمى من دول المنظمة في المناقشة التي تجري حول أفضل السبل التي تؤدي إلى مواجهة هذه الحقائق الجديدة.

ويُساهم هذا المحفل أيضا في حماية المبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول وفي إقامة أساس مشترك للعمل ينبع من مشاركة جميع الدول. ونحن نؤكد من جديد أن اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام هي المحفل المختص داخل المنظمة لتناول جميع المسائل المتصلة بهذه العمليات.

لقد تلقت بيرو باهتمام بيان مجلس الأمن أثناء قمة الألفية. ونرى أن معظم الجوانب التي تناولها البيان تُشكل أساسا لتوافق آراء عام فيما بين الدول. ونشدد ضمن جملة أمور على إعادة التأكيد على مبادئ ومقاصد الميثاق، والسعي إلى تحقيق مزيد من الفاعلية في عمليات حفظ السلام، وتعزيز أمن موظفي المنظمة العاملين في الميدان، وتوسيع المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، وكذلك على أهمية إعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع.

هذه الجوانب نفسها تم التأكيد عليها بصفة خاصة في تقرير فريق الخبراء برئاسة وزير الشؤون الخارجية الأسبق للجزائر السيد الأخضر إبراهيمي وأدى ذلك إلى إجراء مناقشات مكثفة في مختلف محافل المنظمة، وستقدم بيرو رأيها بشأن هذه الأمور في الهيئات ذات الصلة.

ومع ذلك نرى أن بيان مجلس الأمن لم يتضمن أية إشارة محددة عن إجراء دراسة لنظم الجزاءات كما ذكرت بعض الوفود في مجلس الأمن أثناء المناقشة. إن الغرض من هذه الاستعراضات هو أن نضمن ألا يكون الأثر الأكبر لهذه الجزاءات في بعض الحالات واقعا على السكان المدنيين الذين يصبحون في النهاية الضحايا المباشرين للجزاءات المفروضة على حكومة بالذات.

ومن ناحية أخرى تشعر بيرو بالسرور إزاء الجهود الرامية إلى تحليل الأسباب الاقتصادية للصراعات فيما يتصل بالدور الذي تقوم به جماعات المتمردين ودول أخرى في استغلالها غير المشروع للموارد الطبيعية. ونرى أن هذا يمثل

ويضطلع هذا المجلس بدور أساسي في جهود منع الصراعات. ويفهم أن البنود المتعلقة بالفقر والتنمية لها أولوية قصوى داخل إطار الأمم المتحدة حيث ينص الميثاق على: "ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها". هذه الأولوية تأجلت على الرغم من أنها تحظى بتأييد غالبية البلدان الأعضاء وتمشى مع الجهد الوقائي الذي يعززه مجلس الأمن.

ونعتقد أيضا أنه قد يكون من الصعب لمجلس الأمن، عند تنفيذه للمسؤوليات التي أنيطت به بموجب الميثاق، أن يحقق النتائج المرجوة ما لم تكن هناك أيضا عملية تسمح بالنهوض بالجمعية العامة.

إن بيرو مقتنعة بأنه من الضروري تعزيز دور الجمعية العامة وفعاليتها، بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلا وديمقراطية في المنظومة الدولية، وذلك حتى تستعيد دورها الحاسم في إدارة هذه المسائل والبت فيها، فهي مسائل لها فيها ولاية مشروعة ومباشرة. وتشمل هذه المسائل القضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، كما ورد في المادة ١١ من الميثاق. هذه المهمة يجب القيام بها بغية تحديد أطر الأمن الجماعي التي، كما ذكرت، تواجه حالات من الصراع الداخلي لم يكن مجلس الأمن قد صُمم لمواجهتها، خاصة الحالات التي قد تؤدي إلى نتائج وإلى قرارات يلزم تطبيقها على الصعيد العالمي.

ونرى أن الجمعية العامة قادرة على النظر في هذه المسائل والتفكير فيها وإصدار توصيات بشأنها ولكن الحاجة إلى الوفاء بدورها هذا يجب أن تكون واضحة الآن أكثر من أي وقت مضى فليس هناك مكان أفضل منها للتفاوض والتعبير عن الرأي والتوصل إلى اتفاقات بتوافق الآراء على مفاهيم جديدة يطبقها مجلس الأمن فيما بعد.

الذي له علاقة عضوية بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ربما يكون من المناسب التطرق إلى بعض هذه المعوقات.

أولاً، التمثيل غير المتكافئ في عضوية مجلس الأمن في ظل الخريطة السياسية للمجتمع الدولي. وغني عن القول اختلاف تلك الخريطة حين وضع ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ عن مثيلتها عام ٢٠٠٠، سواء من ناحية العدد أو التوزيع الجغرافي أو توازن القوى السياسية. هناك من يقول إن زيادة عدد الأعضاء لتحقيق التكافؤ قد يؤثر على فعالية عمل مجلس الأمن. وقد يكون ذلك صحيحاً ولكن إلى حد ما، وبالتأكيد ليس إلى الحد الذي يجعل ١٨٩ عضواً في الأمم المتحدة يمثلهم في مجلس الأمن ١٥ عضواً فقط.

ثانياً، عدم شفافية أعمال المجلس، خصوصاً فيما يتعلق بمفهوم الأمن الجماعي، الذي يفترض أن يساهم فيه أكبر عدد ممكن من أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع أعضاء مجلس الأمن على السواء. صحيح أن الانفتاح لعمل المجلس على باقي الأعضاء في الأمم المتحدة زاد في المدة الأخيرة، ولكن ليس بالقدر الذي يتيح لغير الأعضاء في مجلس الأمن المشاركة في عمله بصورة فعالة، بما في ذلك الأعضاء الذين لبلادهم قضايا يبحثها المجلس.

ثالثاً، انقسام نوعية مساهمات أعضاء المجلس في التعاطي مع مختلف القضايا بين فريق يضم الدول الدائمة العضوية والفريق الآخر الذي يضم مجموعة الدول غير الدائمة العضوية في المجلس. نحن لا نناقش هنا موضوع حق النقض، ولكن ربما بسببه وبسبب الديمومة لفريق دون فريق، يولد هذا الوضع نظرتين ومنهجين للعمل في نفس المجلس لنفس القضايا.

رابعاً، الأزمة التي تواجهها عمليات حفظ السلام المنوطة بالمجلس سواء من الناحية اللوغستية أو المالية أو التنسيقية. ومع أن لكل عملية خصوصياتها، إلا أن الملاحظ

أحد العناصر الهامة في إطالة أمد الصراعات الراهنة، وهو أمر ينبغي معالجته. وقد أبلغ وفد بيرو - من جانبه - السلطات الوطنية المختصة بأحكام مجلس الأمن المحددة المتصلة بهذه الحالة.

لقد تابع وفد بلدي كل هذه الأمور المتعلقة بمجلس الأمن، وسيواصل متابعتها باهتمام. ونحن مقتنعون بالدور الأساسي الذي أوكله ميثاق المنظمة إلى المجلس. ولهذا نتمنى له أن يستخدم كل إمكانياته، لأننا ندرك أن نجاح جهوده يعني نجاح المنظمة وبالتالي، تحقيق رغبة جميع الشعوب في السلم والأمن.

السيد بوعلالي (البحرين): أشكر الزميل السفير مارتن أندجبا الممثل الدائم لناميبيا ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر على تقديمه تقريراً عن أعمال المجلس للفترة الشاملة لعام واحد من حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كما يسرني أن أهنئ سنغافورة وموريشيوس وكولومبيا والنرويج وأيرلندا على فوزها بعضوية المجلس للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

لقد اطلع وفد بلادي على الوثيقة المتضمنة تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وإننا إذ نشيد بالجهود المبذولة في إعداد ذلك التقرير لنؤكد أهمية دور مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

لقد بذلت البحرين قصارى جهودها في القيام بدور فعال خلال عضويتها في مجلس الأمن من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، في فترة شهدت صراعات متأججة، سواء في أفريقيا أو أوروبا أو آسيا. وقد لمست بلادي عن كثب أهمية الدور المنوط بمجلس الأمن في العمل على نشر الاستقرار في العالم، إلا أنها لاحظت أن هناك معوقات كثيرة تحول دون تحقيق المجلس لهذا الهدف،

السيد نغوين ثان شاو (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يود وفد فييت نام أن يعرب عن شكره لسعادة السفير مارتن أندجابا، الممثل الدائم لناميبيا ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على عرضه المحكم والمفيد لتقرير مجلس الأمن (A/55/2). وقد ساعدنا بيانه بالتأكيد على أن نفهم بشكل أكمل محتويات هذا التقرير الشامل والمحافل بالحقائق، فضلا عن الأعمال التي قام بها المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض. وأود أن أهني أمانة مجلس الأمن على العمل الشاق الذي انطوى عليه إصدار هذا التقرير.

وقد أظهر مؤتمر قمة الألفية أن عموم أعضاء الأمم المتحدة يتطلعون بشدة إلى تعزيز سلطة الجمعية العامة، فهي الجهاز الذي يتمتع فيه بالتمثيل كل عضو من الأعضاء. وشدد إعلان الألفية أيضا على أهمية المهمة المتمثلة في زيادة تعزيز الصلة بين هذه الهيئة وبين مجلس الأمن. وفي ذلك السياق، يتسم نظر الجمعية في تقرير مجلس الأمن اليوم بأهمية خاصة. ونأمل في أن يسهم ما فعله اليوم في تحسين عمل المجلس ومن ثم يقدم إسهاما جديرا بالتنويه في إقرار السلام والأمن العالميين في السنوات المقبلة.

وقد درسنا التقرير دراسة متأنية ونود أن نبرز التطورات الإيجابية التي طرأت على عمل المجلس في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ومن الملاحظ تماما أن الاجتماعات التي نظمها المجلس خلال تلك الفترة تتسم بقدر أكبر من الشفافية. لقد نشط عموم الأعضاء نشاطا كبيرا منذ أمد طويل في المطالبة بمزيد من الشفافية في إدارة أعمال تلك الهيئة. وقد رأينا عددا أكبر من الجلسات العامة والإحاطات الإعلامية الشفوية من رؤساء المجلس لممثلي الدول غير الأعضاء فيه. ومن الجدير بالذكر أن غير الأعضاء في مجلس الأمن في السنوات الأخيرة يشاركون بصورة متزايدة في المناقشات المتعلقة بالمسائل

هو عدم وجود منهجية تنظيمية واضحة للتخطيط المسبق لكل عملية. وبالتالي تكون قرارات إرسال مراقبين من الأمم المتحدة عرضة لاعتبارات أساسها نابع من رؤى تخضع لاجتهادات دول أعضاء المجلس، خصوصا المؤثرة منها.

خامسا، الآثار السلبية لنظام الجزاءات الذي وضعه ميثاق المنظمة، والذي تم تكليف المجلس بفرضه وتنفيذه، وذلك حينما تطول مدته بحيث تصبح معاناة الشعوب الموجودة في الدول التي تفرض عليها تلك العقوبات مستفحلة. في هذه الحالة يستلزم وضع نظام مقنن يقلل من ضررها على الناس مع مرور الأيام والأشهر والسنوات. من جهة أخرى، نرى أن فرض العقوبات يجب ألا يكون شاملا، وإنما يقتصر على نواحي محددة. على سبيل المثال، لا يمكن لنظام الجزاءات أن يمنع الناس من أداء واجباتهم الدينية التي قد تقتضي منهم السفر إلى خارج بلادهم لهذا الغرض حينما يكون السفر ممنوعا بسبب تلك الجزاءات. هذه المسألة تريد مراجعة جذرية. وما توصل إليه مجهود الأعضاء غير الدائمين في المجلس عام ١٩٩٩ من وضع خطوط إرشادية يمكن أن يكون أساسا لتلك المراجعة.

كلمة أخيرة تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وموقع قضيتها في المجلس. فعلى الرغم من وجودها على الساحة الدولية منذ عام ١٩٤٨، ورغم علاقتها بالأمن والسلام الدوليين ولتعرضها لأكثر من حرب، فإن قضية الشرق الأوسط لا توجد على جدول أعمال المجلس. وإذا ما لاحظنا ما تعرضت له تلك المنطقة مجددا من حوادث مؤلمة مؤحرا سببها استفزاز اسرائيلي راح ضحيته أكثر من مائة قتيل فلسطيني، ندرك أهمية هذا الأمر. أن الأوان أن يعيد مجلس الأمن احتضان هذه القضية التي بت فيها سابقا وأصدر قراراته بصدها خصوصا القراران الهامان ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) واللذان ينتظران التنفيذ منذ مدة ليست بالوجيزة.

ونرى أنه لا ينبغي لمجلس الأمن أن يحاول توسيع نطاق اختصاصه بحيث يتجاوز ما هو مأذون به بموجب الميثاق، لأن ذلك من شأنه أن يقلص بمرور الزمن الأدوار التي تؤديها أجهزة الأمم المتحدة المختصة الأخرى؛ وتبادر إلى الذهن هنا الجمعية العامة. فلن يقبل عموم أعضاء الأمم المتحدة، مثلا، انخراط المجلس في جهود لإرساء معايير معينة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتشديد على أن يبذل مجلس الأمن قصارى وسعه لتجنب عقد الجلسات السرية. وفي رأينا أن تكون الجلسات السرية الاستثناء بدلا من أن تكون القاعدة كما هي الآن. فلا يستطيع المجتمع العالمي اليوم أن يقبل ممارسة يقتصر فيها الغرض من عقد المجلس للجلسات الرسمية على إجراء مناقشات مواضيعية أو على إبلاغ عموم الأعضاء بما تم إنجازه من العمل سرا.

وفيما يتعلق بآلية صنع القرار في المجلس، يساور وفدي القلق بنوع خاص من أنه رغم عدم استخدام سلطة حق النقض في أثناء الفترة قيد الاستعراض، فإن بعض أعضاء المجلس ما زالوا يلجأون إلى التهديد باستخدامها، فيقللون بذلك من فاعلية عمل المجلس. وبسبب هذه الممارسة، يمتد كثير من جلسات المجلس ومشاوراته حتى الساعات المبكرة من الصباح، ولا تصدر الحلول المنتظرة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الجمود الذي صادفه المجلس في استعراضه نظم الجزاءات السارية.

ويدعو وفدي المجلس إلى أن يستعرض بصفة عاجلة نظم الجزاءات التي تخضع لسلطة المجلس. وترى فييت نام أن الجزاءات ينبغي أن تكون الملاذ الأخير، وأن يتم تحديد نطاقها ومدتها تحديدا واضحا، وأن يُتوخى الحذر الشديد قبل فرضها. وأهم من هذا كله ألا يتم فرضها قط إلى الأبد. وفي هذا الصدد، ندعو أعضاء المجلس إلى أن يستعرضوا بصفة

الهامة المعروضة على المجلس. وما من شك في أن هذه المشاركة لازمة لنجاح الأنشطة التي يضطلع بها المجلس. وهي تطور جدير بالترحيب.

ونعرب عن ترحيبنا بالإجراءات الفورية التي اتخذها مجلس الأمن خلال الفترة قيد النظر في تسوية الأزمات بمناطق كثيرة في أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نود أن يطبق مجلس الأمن نفس النهج على الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط. ويحدونا أمل جدي في العثور على حل لهذه الأزمة وفي إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح.

ونرحب أيضا بتوجيه الدعوة للأطراف المعنية للمشاركة في بعض مشاورات المجلس المتعلقة بقضايا معينة. فقد أدت مشاركتها إلى مساعدة المجلس على إيجاد حلول أكثر توازنا وحيادا للمسائل قيد المناقشة، وجلبت مزيدا من المدخلات القيمة إلى أعمال المجلس.

وندرک من قراءة التقرير وتتبع أعمال المجلس أنه قد بذل جهودا كبيرة لتنظيم عدد أكبر من الجلسات العلنية التي جرت فيها مناقشات مواضيعية. وقد ركزت هذه المناقشات على مسائل كثيرة تتصل بصون السلام والأمن الدوليين، من قبيل حماية المدنيين في الصراعات المسلحة وتوفير الحماية للمساعدات الإنسانية الموجهة للاجئين؛ والأطفال في حالات الصراع المسلح؛ وغيرها. وقد لقيت هذه المبادرة استجابة جديّة من الدول غير الأعضاء في المجلس. ونأمل في أن يستمر هذا الإجراء، لأننا مقتنعون بأنه سوف يساعد المجلس على إعداد نفسه بشكل أفضل لتناول الأزمات لدى حدوثها في المستقبل.

وفي هذا الصدد، نود أن نحذر الأعضاء من أن مسألة ما يسمى بالتدخل الإنساني تتسبب في كثير من المسائل الدقيقة والمثيرة للجدل. وتشمل هذه المسائل أحد المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وهو سيادة الدولة.

انتخابها لعضوية المجلس في الأسبوع الماضي. ونرى بشدة أن تلك البلدان ستقدم إسهامات قيمة في أعمال المجلس.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن امتنانه لرئيس مجلس الأمن، السفير مارتين أنجبا ممثل ناميبيا، لعرضه الدقيق والموضوعي والواقعي للتقرير السنوي الخامس والخمسين للمجلس المقدم إلى الجمعية العامة. والنظر في هذا التقرير عملا بالمادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة يتيح للجمعية العامة فرصة البحث في كل جوانب عمل المجلس - الموضوعية والإجرائية - وتقديم انتقادات وتوصيات بناءة لإدخال مزيد من التحسينات على عمل المجلس. كما أنه يتيح مزيدا من التنسيق والتفاعل الفعالين بين الجمعية والمجلس.

ومن دواعي اغتباط وفدي الجهود التي تبذل لتحسين شكل ومضمون التقرير السنوي للمجلس. والتقرير في قالبه الحالي يتضمن الآن سجلا أوفى وأدق لأنشطة المجلس يتجاوز مجرد التجميع الذي يتبع بالفعل في الوثائق المنشورة حسبما كان الحال فيما مضى. فتضمن التقرير أوصافا موجزة لمشاورات المجلس الجامعة غير الرسمية ومعلومات عن عمل شتى الهيئات الفرعية التابعة للمجلس وتقييمات من الرؤساء السابقين للمجلس، جعل التقرير أكثر موضوعية، ويرجى أن يكون أكثر نفعا لمجموع أعضاء المنظمة. والتطور الجدير بالترحيب بوجه خاص هو الاتجاه نحو الإبلاغ الأكثر عمقا عن أعمال المجلس من جانب رؤسائه، ففي هذا خروج عن الممارسة المتبعة في الماضي. وهذا الاتجاه نحو زيادة الشفافية في أعمال المجلس، والذي استهله إلى حد كبير أعضاء المجلس المنتخبون، يرجى أن يصبح صفة مميزة دائمة لأساليب عمل المجلس.

غير أنه قد يلزم إدخال تحسينات أخرى كي تصبح تقارير المجلس في المستقبل أكثر شمولا وفائدة لأعضاء الأمم

عاجلة جميع الجزاءات المفروضة على العراق ويقوموا برفعها، آخذين بعين الاعتبار آثارها المدمرة على الشعب العراقي.

ومن دواعي سرورنا التنويه باستمرار الممارسة المتمثلة في إدراج تقييمات شهرية لرؤساء المجلس السابقين في التقرير. وبهذه التقييمات الطوعية، يكون التقرير أكثر تحليلا وأنفذ بصيرة. فمن شأنها أن تساعد الدول غير الأعضاء على تكوين فهم أفضل وأعمق لعمل المجلس. ونشيد أيضا باشمال التقرير على معلومات عن عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، ولا سيما لجان الجزاءات. ونأمل أن يستمر الأخذ بهذا النموذج الطيب في تقارير المجلس المقبلة.

وبجمل القول إنه ينبغي من ناحية إبداء التقدير للتحسينات التي طرأت على إجراءات عمل المجلس وعلى أعماله. غير أنه يؤسفنا من ناحية أخرى ملاحظة أن المرات التي عجز فيها المجلس عن إثبات كونه الأداة النافعة في يد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تزيد عن المرات التي أثبت فيها ذلك. وما زال بعض أعضاء المجلس، ولا سيما بعض الأعضاء الدائمين، لا ينيبون إلا عن أنفسهم بدلا من أن ينيبوا عن عموم الأعضاء كما نص الميثاق. وقد حان الوقت لتصحيح ذلك، ما لم نرد أن يصبح المجلس غير ذي موضوع بالنسبة لحقائق العالم الراهنة.

وقد طالبت فييت نام في مناسبات شتى بتوسيع عضوية المجلس وإصلاحه. ونعتمد اعتقادا جازما بوجود بذل جهود عاجلة لجعل التمثيل في المجلس وقابليته للمساءلة أمرا حقيقيا، ولإضفاء الديمقراطية والمشروعية حقا على أعماله. كما أعربنا عن تأييدنا، كإجراء مؤقت، للحد من سلطة حق النقض.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أزجي أصدق تمنياتنا لأيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج على

المجلس. والمرجو أن يستفيد كل أعضاء الأمم المتحدة من جلسات الإحاطة تلك.

وقد أصبح إجراء ما يسمى بالمناقشات المواضيعية في المجلس محفلاً مفيداً لزيادة فعالية وتوسيع نطاق المشاورات بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء المهتمة من غير أعضاء المجلس، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة والخبراء من الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وسائر الهيئات الدولية. فهذه المناقشات المواضيعية تتيح فرصة للمشاركين كي يتصدوا للقضايا المعقدة والمتشعبة المتعلقة بكامل قضية السلم والأمن. وهي تسهم في إثراء فهم المجلس لقضايا السلم والأمن المعقدة، وفي تحسين عملية اتخاذ قراراته.

وبينما أصبحت لمشاورات المجلس غير الرسمية أغراضها، وأصبحت من نواح كثيرة أمراً لا غنى عنه، فإن الشفافية تتطلب زيادة تواتر عقد جلسات للمجلس، علنية أو رسمية. ومما يبعث على الغبطة أن نلاحظ خلال الفترة التي يشملها التقرير زيادة في عدد اجتماعات المجلس تلك. كذلك تزايد تلقي المجلس لإحاطات من الأمانة العامة أو الممثلين الخاصين للأمين العام فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة الجارية لحفظ السلام على هيئة جلسات مفتوحة يدعى إليها كل أعضاء المنظمة. كذلك يلجأ المجلس إلى زيادة تواتر عقد ما تسمى جلسات رسمية سرية تشارك فيها الدول المعنية أو المتضررة مباشرة، وفي بعض الأحيان مع آخرين ممن لهم اهتمامات تتعلق بتلك الجلسات السرية. وتتيح تلك الجلسات السرية تبادلاً صريحاً للآراء بين أعضاء المجلس وممثلي الدول المعنية قد لا يتيسر في جلسة علنية. وبهذا المعنى فإن ما تسمى جلسات سرية للمجلس تؤدي غرضها.

المتحدة كافة. فقرار الجمعية العامة ١٩٣/٥١ لعام ١٩٩٦ يتضمن عدداً من التوصيات الهامة والبناءة لإدخال تلك التحسينات. وفي الوقت نفسه تناولت المناقشات في الجمعية وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن هذه المسألة أيضاً، وقدمت اقتراحات بناءة بشأنها. ومن بين تلك التوصيات ضرورة تقديم تقارير خاصة من المجلس على النحو المنصوص عليه في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق. ونحن نرى أن تقديم تلك التقارير الخاصة إلى الجمعية العامة، عند الاقتضاء، وهي تقارير تبرز القضايا الحاسمة الرئيسية المعروضة على المجلس أمر يسهم بشكل أوثق في التفاعل والتنسيق بين هذين الجهازين الرئيسيين في المنظمة. فقد مرت حالات في الماضي القريب كان تقديم هذه التقارير الخاصة فيها بالغ الأهمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومما يدعو إلى الغبطة أيضاً أن نرى أن أساليب عمل المجلس تمثل عملية جارية تظل تتطور. ويعزى هذا بقدر كبير إلى الطلبات دائمة التزايد من مجموع أعضاء الأمم المتحدة ومن داخل المجلس ذاته، من أجل زيادة الانفتاح وتعزيز الشفافية، والأهم من كل ذلك زيادة فعالية المجلس. ولا تزال المناقشات الواسعة النطاق والبناءة مستمرة بهدف إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتمكين المجلس من زيادة فعاليته في الاضطلاع بمسؤولياته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، نيابة عن جميع أعضاء المنظمة.

والواقع أن هناك عدداً من التحسينات العملية التي طرأت على إجراءات المجلس ونالت ترحيب أعضاء الأمم المتحدة. وهي تشمل فيما تشمل جلسات الإحاطة المنتظمة التي يعقدها رئيس المجلس للدول غير الأعضاء بشأن القضايا التي تناقش خلال المشاورات غير الرسمية التي يجريها المجلس، فضلاً عن زيادة تواتر المناقشات العلنية والإحاطات العلنية التي تشارك فيها الدول الأعضاء المعنية غير الأعضاء في

القرارات في المجلس. فالبعثات التي أرسلت إلى أفريقيا، وبالتحديد إلى منطقة البحيرات الكبرى وإلى إثيوبيا وإريتريا وسيراليون تكتسي أهمية خاصة للمجلس نظرا لشواغله بحالات الصراع في تلك القارة. وسوف تفضي إلى زيادة الوعي والتركيز في المناقشات بشأن الصراعات وبشأن دور المجلس في حلها.

ومن الواضح أن نجاح أي إجراء يتخذه المجلس في تناوله لحالات الصراع في جميع أرجاء العالم يحدده العديد من العوامل، بما في ذلك تعاون الأطراف المعنية وإرادتها السياسية لتحقيق السلام. بيد أن فعالية المجلس ومصداقيته في اضطلاعها بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين يعتمدان إلى حد كبير على قيام المجلس ذاته بجهود محددة كالتصرف الفوري المشترك والملموس. ومن الواضح أن ذلك يتطلب إرادة سياسية من جانب أعضاء المجلس، سيؤدي عدم توفرها إلى شل حركة المجلس وبالتالي عرقلة اتخاذ أي قرار محدد، وغني عن البيان، أن ذلك من شأنه أن يقوض مصداقية المجلس ذاتها في أعين المجتمع الدولي.

وقد يؤدي عدم توفر الإرادة السياسية لدى المجلس دون قصد إلى اتباع نهج انتقائي في التعامل مع حالات الصراع وهذا أمر ينبغي تجنبه، فعلى المجلس أن يتعامل مع حالات الصراع بطريقة متوازنة، بغض النظر عن مكان حدوث الأزمة. إن اتخاذ المجلس النهج غير الانتقائي أمر ضروري من أجل كفاءة مصداقية المجلس ومكانته وكذلك من أجل حصوله على الدعم اللازم لما يتخذه من إجراءات.

وما زالت الجزاءات تشكل أداة مشروعة يستخدمها المجلس في تنفيذ قراراته فيما يتعلق ببعض الدول أو الأطراف في صراع ما، وفي حين أننا نسلم بأن آلية الإنفاذ هذه منصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق، فإن وفد بلدي يؤمن بشدة بأن الجزاءات تدبير استثنائي ينبغي عدم اللجوء

ومع زيادة تواتر استخدام قالب الجلسات السرية للمجلس تتحول آلية صيغة آريا إلى ما كان مقصودا منها أصلا، أي آلية لتبادل الآراء بصورة غير رسمية بين أعضاء المجلس والأفراد الذين يمثلون المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات التي يمكن أن تسهم في تحسين تفهم أعضاء المجلس لقضايا بعينها قيد نظر تلك الهيئة. ويسرنا زيادة تواتر استخدام الجلسات السرية للمجلس على النحو المنصوص عليه في نظامه الداخلي وكذلك حسن استخدام صيغة آريا.

بل إنه مع استمرار تطور إجراءات عمل المجلس ينبغي زيادة تركيز الاهتمام على التصدي على أكثر الجوانب إثارة للجدل في عملية اتخاذ قرارات المجلس، أي إقرار النقض الذي ينطوي على مفارقة تاريخية. فقد دلت التجربة مؤخرا في الأسبوع المنصرم على أن قدرة المجلس على التعامل مع الأزمات الدولية الملحة بسرعة وفعالية، تتأثر باستخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه. وإلى أن يلغى هذا الحق نهائيا لا بد من تنظيم استخدامه وتقييده بحيث يكفل مزيدا من الأداء الديمقراطي لأعمال مجلس الأمن. ونحن نحث أعضاء المجلس الذين لهم حق النقض أن يبدوا الإرادة السياسية اللازمة في هذا الصدد. ويسرنا ذلك القدر الكبير من ضبط النفس الذي تبديه أغلبية الأعضاء الدائمين فيما يتعلق باستخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه.

ويرحب وفدي بزيادة تواتر إرسال بعثات المجلس إلى مناطق حالات الصراع، كتلك التي أرسلت إلى تيمور الشرقية وكوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا، ومؤخرا إلى سيراليون. ولئن كانت هذه البعثات قد لا تسفر عن نتائج هامة في فض الصراع فهي تتيح لأعضاء المجلس تحسين تفهم الأوضاع الفعلية على أرض الواقع وتحسين تفهم طابع وتعقيدات وديناميات الصراع. ولا يمكن أن يسفر عمق التبصر الذي تجلبه تلك البعثات إلى مناقشات المجلس لحالات الصراع المحددة إلا عن تعزيز عملية اتخاذ

الذي ساد في هذه القاعة يوم الانتخابات ليشهد على الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على عمل المجلس. وأود أن أؤكد للأعضاء المنتخبين حديثا ولكل أعضاء مجلس الأمن دعم اليابان الكامل لهم إذ يضطلعون بمسؤولياتهم الجسيمة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لرئيس مجلس الأمن السيد مارتن اندجبابا، سفير ناميبيا، على عرضه لتقرير مجلس الأمن بشأن أعماله في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وهو في الواقع وثيقة مفيدة، وأقدر بالغ التقدير التقييمات الشهرية المحسنة المقدمة من الرؤساء السابقين، وبخاصة التقييمات المفصلة لأعمال المجلس المقدمة من الأعضاء غير الدائمين خلال مدة عضويتهم.

ففي السنوات الأخيرة أصبح من الواضح بشكل متزايد أن صون السلم والأمن الدوليين يتطلب نهجا شاملا، نهجا لا يقتصر على تناول البعدين السياسي والعسكري فحسب، بل يتناول أيضا البعدين الاقتصادي والاجتماعي، اللذين يشكلان السبب الأساسي وراء الصراعات. وقد تكون المناقشة المفتوحة التي ترأسها نائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية، آل غور، في كانون الثاني/يناير الماضي بشأن الآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا المثال الأكثر تعبيراً عن نهج المجلس الأوسع نطاقاً تجاه قضايا السلم والأمن.

كما تتضح الحاجة إلى توسيع الزاوية التي ننظر منها إلى قضية السلم والأمن الدوليين في الولايات المتحدة المتعددة الأوجه لعمليات حفظ السلام والتي كثيرا ما تمتد من مجال الأنشطة العسكرية وأنشطة الشرطة إلى مجال بناء الدولة لتشمل أنشطة في مجال التنمية والحكم. ومما يعبر عن هذه الحاجة أيضا مضاعفة الميزانية الإجمالية لعمليات حفظ السلام في العامين الماضيين. وفي ظل هذه الخلفية، يصبح التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي بأكملهم في صون السلم والأمن أمرا

إليه إلا في حالات الضرورة القصوى، بعد استنفاد كل الوسائل السلمية للتأثير على سلوك الدول أو الحكومات أو السلطات المعنية الأخرى. وينبغي ألا تفرض الجزاءات إلا بعد دراسة دقيقة لأهدافها، كما ينبغي أن تكون هادفة بشكل سليم وبأطر زمنية محددة وأحكام واضحة لرفعها، مع الإدراك الكامل لآثارها المحتملة على دول أخرى.

ولدى فرض جزاءات، يتعين على المجلس أن ينشئ آلية محددة بوضوح لتقييم آثار الجزاءات، وعلى المجلس أن يتجنب فرض جزاءات عامة أو شاملة على بلد بأكمله نظرا لأنه من المحتمل أن تكون لها آثار موهنة لعامة الناس، ويجب رفع الجزاءات بمجرد استيفاء الغرض من فرضها أو بمجرد أن تصبح غير ذات جدوى. ومما يشجع وفدي، الجهود التي يبذلها المجلس حاليا للتطرق بشكل شامل إلى كل القضايا المتعلقة بالجزاءات وللسير في اتجاه يرمي إلى جعل الجزاءات أكثر تركيزا واستهدافا.

وختاما، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليهنئ بجمرة الأعضاء غير الدائمين الذين تم انتخابهم حديثا في المجلس وهم أيرلندا، وسنغافورة، وكولومبيا، وموريشيوس، والنرويج. وتتعهد ماليزيا بدعمهم والتعاون معهم بشكل كامل وهم يستعدون لشغل مقاعدهم في المجلس في كانون الثاني/يناير من العام المقبل. وأملنا أن يكون بوسعهم البناء على الإنجازات المحققة حتى الآن والمضي قدما في انطلاقات أخرى لزيادة تعزيز الشفافية والفعالية في المجلس خلال مدة عضويتهم، ونحن على ثقة من أنهم سيفعلون ذلك. ونتمنى لهم كل نجاح وتوفيق.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أهنئ الدول الخمس - أيرلندا، وسنغافورة، وكولومبيا، وموريشيوس، والنرويج - التي انتخبت أعضاء غير دائمين بالمجلس في الأسبوع الماضي. إن الجو المثير بشكل محسوس

ويتعين عليّ أن أذكر أن هذه الممارسة لم تتبع. وأن استثناء البلدان التي تقدم مثل هذه التبرعات من هذه المشاورات يتعارض مع الاتجاه نحو زيادة الشفافية والمسؤولية.

ورغم أننا نؤيد الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن لتحسين تفاعله مع بقية أعضاء الأمم المتحدة، فإن هذه التدابير في حد ذاتها، لن تزيد من شرعية المجلس وفعاليتها. ولجعل المجلس فعالا بحق في معالجة التحديات المتزايدة التعقيد التي يواجهها، يجب إصلاح تكوينه بصورة أساسية لكي يعكس حقائق المجتمع الدولي في الوقت الحاضر. وهكذا، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى قناعتي، التي أعتقد أنه تشاركتي فيها أغلبية البلدان، بوجود توسيع عضوية المجلس الدائمة وغير الدائمة، وبوجود إدراج البلدان النامية والمتقدمة النمو في العضوية الدائمة الموسعة.

إن حقيقة أن أكثر من ١٥٠ بلدا شدد على ضرورة إصلاح مجلس الأمن خلال قمة الألفية وفي المناقشة العامة اللاحقة يبين تزايد حيبة الأمل التي يشعر بها أعضاء الأمم المتحدة إزاء التقدم البطيء المحرز في هذا الصدد. وينبغي لنا حقا، كما ذكر في إعلان قمة الألفية، أن نكشف جهودنا لتحقيق الإصلاح الحقيقي لضمان أن بوسع مجلس الأمن أن ينفذ بفعالية أعماله البالغة الأهمية في السنوات المقبلة.

السيد نيهاموس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): إن النظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن أحد الأنشطة الأساسية للجمعية العامة. ونود أن نشكر سفير ناميبيا على عرضه الممتاز.

ومما لا ريب فيه، أن مجلس الأمن هو أوضح هيئات المنظمة في عين الجمهور الدولي، نظرا لحالات الطوارئ التي يطلب منه فيها القيام بدور قيادي. بيد أنه يجب علينا ألا ننسى أن قرارات مجلس الأمن ليست قاصرة على الدول

أساسيا بشكل متزايد، ويجري تنفيذ قرارات مجلس الأمن أساسا بفضل دعم وتعاون الدول غير الأعضاء التي توفر الأفراد العاملين وكذلك الموارد المالية لأنشطة عمليات حفظ السلام وصنع السلام. ومن الأمثلة على ذلك، تجاربنا في تيمور الشرقية وكوسوفو وسيراليون.

وأؤيد بإخلاص الزيادة الأخيرة في عدد ما تسمى بالمناقشات المفتوحة والإحاطات المفتوحة، وقد نكرر التأكيد على ضرورة مشاركة الدول غير الأعضاء التي يهملها الأمر في مداولات المجلس، والتعبير عن آرائها في قرارات المجلس خلال مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، يجب أن أوضح أن الدول غير الأعضاء لا تتاح لها الفرصة للتعبير عن آرائها في الإحاطات المفتوحة. فضلا عن ذلك، فإن الاعتبارات الكامنة وراء القرارات التي يتخذها المجلس بشأن عمليات حفظ السلام ليست واضحة دائما للدول غير الأعضاء. لذا، أود أن اقترح بذل كل جهد ممكن لإجراء مناقشات مفتوحة بدلا من الإحاطات المفتوحة، لكي تتاح للبلدان غير الأعضاء الفرصة لتوجيه الأسئلة وللإعراب عن آرائها.

وأرحب أيضا بالممارسة الأخيرة للمجلس المتصلة بعقد مشاورات غير رسمية بمشاركة الدول المساهمة بقوات. ولكن هذا غير كاف. وأود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى البيان الذي أدلى به مؤخرا رئيس مجلس الأمن في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ وإلى مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الواردين في الوثيقتين S/PRST/1996/13 و S/1998/1016 على التوالي واللتين توضحان أن على المجلس أن يواصل القيام بممارسته الحالية المتمثلة في توجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات خاصة في عمليات حفظ السلام - بخلاف القوات والشرطة المدنية - أي في شكل مساهمات في الصناديق الاستثمارية والسوقيات والمعدات.

الأعضاء فيه، بل إنها بالأحرى قرارات المجتمع الدولي ككل. ويعمل المجلس، في نهاية المطاف، باسم جميع أعضاء هذه المنظمة. ولهذا السبب فمن الممكن أن يقال اليوم إن مجلس الأمن ككل، وأعضائه يقدمون تقارير للذين يمثلونهم.

وفي الوقت ذاته، فإن على أعضاء المنظمة الآخرين التزاما للنظر في أعمال المجلس بضمير لتحديد ما إذا كان المجلس ملتزما بصورة فعالة بمسؤولياته ويمثل مصالحنا بإخلاص.

ومن سوء الطالع، أن الأحداث لم توفر على مدار السنة الماضية صورة إيجابية جدا لأعمال مجلس الأمن. ففي سيراليون احتجز مئات من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة كرهائن. وفي تيمور، وقع موظفو المنظمة ضحايا للقتل المتعمد. وفي الكونغو قذفت المدن بالقنابل ووقعت مذابح لا تحصى، بينما شهدنا في القرن الأفريقي حربا غير مفهومة، رغم الجهود الدبلوماسية الشخصية التي بذلت في اللحظات الأخيرة من جانب عدد من أعضاء مجلس الأمن.

وتبدو المسؤولية عن هذه النكسات واضحة. وكما تكشف عنه في تقرير الإبراهيمي:

”فمعظمها قد حدث لأن مجلس الأمن والدول الأعضاء عمدوا إلى وضع ودعم تكاليفات غامضة وغير متسقة ومنقوصة التمويل، وبعد ذلك وقفوا يتفرجون عليها وهي تمنى بالفشل“ (A/55/305، الفقرة ٢٦٦)

وإذا كان لنا أن نثق بهذا التقرير، لا بد لنا من أن نستنتج أن المجلس فشل بصورة متكررة في أعماله.

ومع ذلك، فإن بلدي يدرك أن العمل المنسق من جانب المجتمع الدولي من خلال هذه المنظمة، هو الآلية الوحيدة التي يمكن أن تعتمد البشرية عليها لمواجهة الأخطار

الكامنة. ولذلك السبب لا يمكننا أن نفقد الإيمان في مجلس الأمن؛ ويجب علينا، بدلا من ذلك، أن نعززه.

ونحن نعلم أنه يوصى في بعض الدوائر بأن التدخل الإنساني من قبل مجموعة من الدول، المهمة بصفة خاصة، بأزمة معينة قد يكون بديلا قويا عن عمل المجلس. ولا يتفق وفدي مع هذه الفرضية، فيمكن للتدخل البشري من جانب واحد أن يصبح بسهولة عذرا لتجاهل حظر استعمال القوة. ويتقلص مذهب الحرب العادلة في نهاية المطاف لجعل الحرب والدمار والموت أمورا مشروعة من خلال المناقشات النظرية الضعيفة.

ونعتقد بأن حظر استعمال القوة هو حجر الزاوية لمجتمع الأمم، ويجب أن يستمر ذلك الحظر على هذا المنوال. وتقوم على هذا الحظر ثقة أغلبية الدول التي تعتبر هذه المنظمة الضامن الرئيسي لأمنها، وعليها بذل كل جهد لتحقيق نزع السلاح، وكذلك جميع المبادرات الداعمة لحسم المنازعات بالطرق السلمية. ونخشى أنه إذا ضعف هذا الحظر، أن يفتح باب العنف.

وبموجب النظام القانوني الذي رسخه الميثاق، يعد مجلس الأمن الآلية الشرعية الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي ككل للرد على الصراعات المسلحة ذات الطبيعة الخطرة التي تصبح في حد ذاتها ومن نفسها تهديدات للسلام. وبالاستثناء المحدود جدا للحق في جعل الدفاع عن النفس مشروعاً، فإن التحويل المسبق من مجلس الأمن ضروري لأية مبادرة يمكن أن تتطلب استخدام القوة أو تحاول السيطرة على الدول المتورطة في الصراع.

وفي هذا السياق، من الضروري تطوير استراتيجية ومذهب جديدين لإنشاء وإدارة عمليات حفظ السلام في ضوء الخبرة المكتسبة على مدى العقد الماضي. وليس تقرير الإبراهيمي سوى خطوة واحدة إلى الأمام في هذا الاتجاه،

مقتضيات الحالة التي يتعين عليهم معالجتها. وفي ذات الوقت، وتمكن تلك البعثات الأعضاء من توجيه رسالة واضحة إلى الأطراف المعنية. ولكننا نرى أن نطاق هذه البعثات ينبغي ألا يبالغ فيه. وفي هذا الصدد، يكون من الأفضل تقييم النتائج الفعلية لبعثات مجلس الأمن التي أوفدت في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذه السنة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوسوفو، وإريتريا وإثيوبيا.

ثانياً، نرحب بصراحة وشجاعة وحماس فريق الخبراء المكلف بالنظر في الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. ونعرب أيضاً عن إعجابنا بأمانة واستقلال وشجاعة التحقيق المستقل في أعمال الأمم المتحدة خلال الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا في سنة ١٩٩٤. ونعتقد أن مثل التحقيقات تمثل جانباً أساسياً من عمل المنظمة وأن معاييرها العالية يجب أن تكون نموذجاً لأنشطة مجلس الأمن.

ثالثاً، نعرب عن تقديرنا للتغيرات في النهج المتبع لفرض نظم الجزاءات. ونعرب عن ارتياحنا الخاص إذ أن الحظر المفروض على الأطراف في القرن الأفريقي بموجب القرار ١٢٩٨ (٢٠٠٠) قد فرض لفترة زمنية محددة، بدون إمكانية تمديده تلقائياً. وأي تمديد لهذه التدابير سيقتضي قراراً رسمياً فيما بعد من مجلس الأمن. وقد دعا وفدي خلال عدة سنوات لتحديد هذه الفترات الزمنية لأنظمة الجزاءات. ويحدونا الأمل في أن تتبع هذه السابقة في الحالات المستقبلية.

ولكي تحقق الأمم المتحدة مقاصدها ومبادئها تحتاج إلى الدعم القوي والثابت من جميع الدول الأعضاء. ولذا من الضروري مد هذه المنظمة بالموارد المالية والتشغيلية واللوجيستية - الموارد التي تتناسب مع المهام الموكلة إليها. وفي هذا الصدد نحتاج إلى إعادة تقييم إمكانية إنشاء عناصر احتياط من العسكريين والمدنيين ومن الخبراء السياسيين،

ونعتقد أننا بحاجة إلى مناقشة متعمقة وشفافة داخل الجمعية العامة بشأن التوصيات والآراء المعرب عنها في ذلك التقرير.

إن حياد قوات حفظ السلام، وموافقة أطراف الصراع، والحد من استخدام القوة لجعل الدفاع مشروعاً يجب أن تستمر في كونها المبادئ الأساسية للمذهب السياسي العسكري لعمليات حفظ السلام. وينبغي لأي خروج عن هذه المبادئ، إذا اعتبر ذلك ضرورياً بحق أن يعالج بأكبر قدر من الحذر والتفكير المسبق.

وعلى مدار السنة الماضية شهدنا نشوء ونمو نوع جديد من عمليات حفظ السلام: الإدارتان المدينتان الانتقالتان في كوسوفو وتيمور الشرقية. ويفرض هذا النوع من العمليات تحدياً غير مسبوق للمنظمة، بخلقه التزامات وتوقعات لم تخطر على البال قط في الماضي. ومن المتوقع أن تقوم الأمم المتحدة، من نفسها، بتوفير الخدمات الأساسية في مجال الصحة، والتعليم، والإدارة العامة، والعدل، والأمن، والخدمة البريدية، وتحصيل الضرائب، كما يتعين عليها النهوض بالتعمير الاقتصادي وترسيخ الديمقراطية في نطاق الانتقال. ورغم الصعوبات المعقدة لعمل بهذه الضخامة، فإن التجارب في كوسوفو وتيمور الشرقية كانت إيجابية بصفة عامة. فهي قد وفرت لنا أمثلة على قدرة هذه المؤسسة على العمل عندما تتوفر الإرادة السياسية للاستجابة الفعالة لمتطلبات الحالة الميدانية. ونرى أن هذه التجربة ينبغي أن تكون نموذجاً للأعمال التي ستضطلع بها في المستقبل.

وشهدنا خلال السنة الماضية أيضاً بعض التطورات الإيجابية في ممارسات مجلس الأمن. وينبغي تشجيع هذه التطورات.

فأولاً، نرحب بإرسال بعثات مراقبة تتكون من الممثلين الدائمين للدول الأعضاء. ونعتقد أن هذه البعثات تتيح لأعضاء مجلس الأمن أن يتعرفوا بصفة مباشرة على

السلام تقتضي بذل جهود وقائية قبل حدوث الصراعات، وجهود بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ويقتضي تعزيز السلام جهدا دائما ودعما لتهيئة مناخ يسوده الاحترام المتبادل ونبذ العنف. ولا يمكن أن يتحقق السلام الفعلي والمستدام إلا عندما تُضمن أحوال معيشية لائقة لجميع السكان، وعندما يكون هناك مستوى كاف من التنمية الاقتصادية للوفاء بكل الاحتياجات الأساسية، وعندما تحترم الحقوق الأساسية وعندما تحل المنازعات بالطرق الديمقراطية.

ويرى وفدي، وفقا لتوزيع المهام المحددة في الميثاق، أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هما الهيئتان الملائمتان لتنفيذ وتنسيق هذه الجهود المستدامة لمنع الصراعات وبناء السلام. وفي هذا السياق، تكون الاستثمارات في التنمية، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، استثمارات مباشرة في مستقبل السلام - ولذلك فإن هذا النوع من العمل له نفس أهمية عمل مجلس الأمن.

وفي تقييمنا لعمل مجلس الأمن خلال السنة الماضية، يجب علينا أيضا أن نفكر في أنشطة كل دولة من دولنا وفي المساهمات التي قدمت للمنظمة خلال نفس هذه المدة. هل دعمنا الأمم المتحدة بالأفعال مثلما دعمناها بالأقوال؟ هل وفرنا الموارد البشرية والمادية اللازمة للمنظمة حتى تتمكن من أداء عملها؟ هل قدمنا الدعم السياسي اللازم؟ وبإيجاز، إن نجاحات مجلس الأمن هي نجاحات المجتمع الدولي بأسره، مثلما أن إخفاقات المجلس هي إخفاقاتنا جميعا.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية):
بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، السفير مارتن أنجبا، على ما قدمه اليوم من عرض ممتاز لتقرير مجلس الأمن السنوي عن

تكون جاهزة لدى الاستدعاء السريع، وكذلك احتياطات من المعدات للبعثات. وفي ذات الوقت، ينبغي للبلدان المساهمة بقوات أن توفر أفراد مدربين ومجهزين على النحو الواجب. ونحتاج إلى إعطاء بعثات حفظ السلام ولايات واضحة بغية تفادي الصراع فيما يتعلق بالسيطرة على هذه البعثات، ونحتاج أيضا إلى وضع إجراءات وقواعد تشغيلية موحدة لتسيير هذه البعثات. وبإيجاز، يجب أن ننظر إلى بعثات حفظ السلام باعتبارها إحدى الأنشطة العادية والجارية للمنظمة وليست كمهام استثنائية.

ونحن ندرك أن صون السلم والأمن الدوليين أمر مكلف. ومعظم المقترحات التي نؤيدها تتطلب موارد مالية إضافية. وإذا كانت الدول الأعضاء ملتزمة حقا بصون السلم والأمن، يجب عليها بذل المزيد من الجهود لحل الأزمة المالية التي تعاني منها المنظمة. ويرى وفدي أن الدول التي تسهم في تعريض السلم والأمن الدولي للخطر - أي المنتجة الرئيسية للأسلحة أو التي لها ميزانيات عسكرية ضخمة على نحو غير متناسب - ينبغي أن تسهم في ميزانية عمليات حفظ السلام أكثر من البلدان ذات الميزانيات العسكرية الصغيرة بالنسبة إلى إجمالي إنتاجها الوطني.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نلاحظ أن الصراعات المسلحة والأزمات الإنسانية ظواهر وثيقة الصلة ببعضها. إذ يمكن أن توجد أسباب الصراع في مناخ الفقر، والظلم الاجتماعي، وعدم احترام حقوق الإنسان على نحو منتظم والافتقار إلى الآليات الديمقراطية لحل الصراعات السياسية والايديولوجية والاجتماعية.

وتعزيز السلم والأمن الدوليين ينطوي على أكثر من إنشاء بعثات لحفظ السلام أو الدعوة إلى المفاوضات. وعمل مجلس الأمن يقتصر على التعامل مع أحداث معينة عندما تفشل كل الضمانات السابقة للتعايش السلمي. غير أن حماية

”تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها، وتتضمن هذه التقارير بيانا عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدوليين“.

وهذا هو سبب اجتماعنا هنا اليوم. فهذه التقارير السنوية، كما يبدو، هي السبيل المؤسسي الوحيد الذي يحيط بمجتمع القرية العالمية من خلاله بأنشطة القضاء. وفي كل عام يعقد تجمع سنوي لمجتمع القرية، يأخذ العديد من الأعضاء خلاله الكلمة للإعراب عن آرائهم بشأن التقرير السنوي والقضاء. وقد يبدي البعض انتقادات. ومع ذلك، فليس هناك أدلة تذكر حتى يومنا هذا على أنه كان لهذه المناقشات أي تأثير ملموس على القضاء، والذي بقي إلى حد بعيد أداة للقضاء الأقوى. وكما ذكر جون فوستر دالاس في عام ١٩٥٠، بصورة استشرافية إلى حد ما:

”إن مجلس الأمن ليس مجرد جهاز لإنفاذ القانون المتفق عليه. بل هو القانون ذاته ... فلا يجوز وضع مبادئ للقانون بغية توجيهه؛ وبوسع المجلس أن يقرر ما يشاء وفق ما يستصوبه“ (War or Peace, Macmillan, NY, 1950)

وينبغي أن تكون المسألة الرئيسية التي نتناولها تحت هذا البند من جدول الأعمال تحديد ما إذا كان هذا الوضع مرضيا. وفي قمة الألفية التي اجتمعت فيها قرينتنا العالمية، هل كان علينا أن نكتفي بالتعقيب وانتقاد التقرير السنوي، أم علينا أن نفعل المزيد؟ وهل يتعين علينا، مثلا، أن نطلب من القضاء أن يقدم تقريرا عن فشله في أداء مهمته في حفظ السلم والأمن؟ وهل نطلب من الهيئة القضائية هذه توضيحا لتقاعسها إزاء مسائل تتعلق بالسلم والأمن، لا سيما عندما يرقى هذا التقاعس إلى مرتبة التقصير في أداء مسؤوليتها الأساسية؟ وهذا ليس سؤالا تجريديا للدول الصغيرة. فالدول

الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وأود أيضا أن أشكر أمانة مجلس الأمن على ما اضطلعت به من عمل ممتاز في إعداد التقرير الضخم المعروض علينا اليوم.

وقبل أن أبدأ أيضا، أود أن أشكر جميع البلدان التي هنأت أعضاء مجلس الأمن الجدد الخمسة المنتخبين هذه السنة، بما في ذلك سنغافورة. ونذكر أن لدينا مهمة كبيرة يتعين علينا أداؤها، وسنسعى إلى القيام بها بكل ما أوتينا من قدرات.

وقد قدم الأمين العام، كوفي عنان، في تقريره للجمعية الألفية المعنون ”نحن الشعوب“، تشبيها حيا لعالمنا كقرية عالمية. وإذا ما استخدمنا تشبيه القرية العالمية هذا، يمكننا أن نرى دور مجلس الأمن كهيئة حاكمة أو كلتها القرية وفوضتها مهمة حفظ السلام. ولكن لهذه الحاكمة هيكل ذو طبقتين. يتكون أولا من مجموعة صغيرة من خمسة من القرويين، الذين، بحكم أمر واقع مستمد من التاريخ، أمنت لهم ولايتهم وامتيازات أخرى.

أما المجموعة الثانية فتتكون من مجموعة أكبر، وإن كانت أقل نفوذا، وتضم عشرة أعضاء من المجتمع، تختارهم القرية للعمل لفترة محدودة على أساس قدرتهم على النهوض بقضية السلام في القرية. ويمنح القاضي سلطات واسعة النطاق في مقابل موافقته على الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية للحفاظ على السلم والأمن في القرية العالمية، نيابة عن المجتمع. كما أن مجتمع القرية يوافق، بدوره، على أن تكون قرارات القاضي ملزمة له.

ومما يثير الدهشة، أن الالتزامات إزاء مجتمع القرية ضعيلة. ومن بين هذه الالتزامات تقديم تقرير سنوي مكتوب يحتوي على معلومات فيما يتعلق بالأنشطة التي قام بها القضاء. وكما يرد في الفقرة الأولى من المادة ١٥ من الميثاق:

لم يكن الصدمة، أنه لم يحدث تحرك على الإطلاق لمناقشة تقرير منظمة الوحدة الأفريقية في مجلس الأمن. وأود أن أقتبس بعض الخلاصات ذات الصلة من التقرير لكي أبين ضرورة تعزيز المساءلة في مجلس الأمن.

”هناك أدلة واضحة على أن عددا محدودا من الجهات الفاعلة الرئيسية هي التي كان يمكن لتدخلها المباشر منع المذبحة، أو وقفها أو تخفيضها. وقد ذكر لنا السفير إبراهيم غمباري، مندوب نيجيريا الدائم لدى الأمم المتحدة، أنه ’ما من خطأ فيما يتعلق بالأمم المتحدة إلا ويعزى إلى أعضائها، الأمر الذي جعله يخلص إلى القول: ’دونما شك، فإن مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الأكثر قوة، والمجتمع الدولي برمته، هم الذين خذلوا شعب رواندا في أحلك ساعات الشدة ...

”ولقد دفع روانديون لا حصر لهم ثمن هذا الخذلان، ولا سيما من بين التوتسي، والذين سيقون مجهولي الهوية لباقي العالم إلى الأبد. وعلى النقيض، فإن أحدا من الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجلس الأمن أو في الأمانة العامة ممن عجزوا عن منع الإبادة الجماعية، لم يدفع ثمنا من أي نوع. ولم يطالب أحد باستقالة أحد، ولم يقدم أحد على الاستقالة احتراما لأي مبدأ. إن كثيرين منهم قد تحسنت أوضاعهم الوظيفية بشكل كبير منذ عام ١٩٩٤. وبدلا من المساءلة الدولية، يبدو أن الإفلات من طائلة العقاب على الصعيد الدولي بات هو القاعدة المعمول بها اليوم“. (التقرير الخاص للفريق الدولي للشخصيات المرموقة المعني بالتحقيق في الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ والأحداث التي واكبتها، الفقرتان ١٥/٤٠ و ١٥/٤١)

الصغيرة، التي تعتمد على مجلس الأمن في صون أمنها، ستجد أن حياتها معرضة لخطر شديد لو قصر المجلس في أداء التزاماته التي يملئها الميثاق.

إذا فالمساءلة هي بيت القصيد. وإنني لا أعتقد أن كثيرين هم الذين سيرفضون المزاي التي ينطوي عليها جعل المجلس مسؤولا عن عمله وعن تقاعسه عن العمل، بمن في ذلك الأعضاء الذين يشغلون مواقع تعطيهم ميزة خاصة في المجلس. وفي نهاية المطاف، ثمة أدلة كافية على أن المساءلة والمبدأ الشقيق، أي الشفافية، بات معترفا بهما الآن على نطاق واسع كعناصر رئيسية للحكم الصالح.

ويكتسب نظرنا اليوم في البند ١١ من جدول الأعمال أهمية إضافية في ضوء التقارير المتعلقة بسقوط سربرينيتشا والإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، والمشاورات الجارية بشأن تنفيذ توصيات فريق الإبراهيمي المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وأود أن أوصي الجميع بأن يعكفوا على دراسة متأنية لتلك التقارير. فهي تقدم لنا صورة مؤسفة لتجاوزات صارخة وتغليب المصالح الوطنية الضيقة لأعضاء رئيسيين في مجلس الأمن على ما عداها، وحماية الجنود بدلا من المدنيين، وقد تسبب كل ذلك في خسائر فادحة في أرواح المدنيين في البوسنة والهرسك ورواندا.

وربما لا يوجد تقرير آخر حول تلك الكوارث الأخيرة للدبلوماسية الدولية، يمكن أن يؤدي إلى توجيه أصابع الاتهام إلى مجلس الأمن، والأمانة العامة، بل والمجتمع الدولي قاطبة - إلينا جميعا - خلاف تقرير الفريق الدولي للشخصيات المرموقة المعينة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية للتحقيق في الأحداث التي أدت إلى الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. وقد صدر هذا التقرير في أوائل تموز/ يوليه ٢٠٠٠، أي قبل أربعة أشهر. ومما يبعث على الحيرة، إن

الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من الميثاق صراحة على أن مجلس الأمن يمارس سلطاته في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن - وأكرر، بالنيابة عن - أعضاء الأمم المتحدة.

ثانياً، ما هي المعايير التي ينبغي أن نستخدمها في الحكم على أداء مجلس الأمن؟ وثمة مسألة ذات صلة، وهي ما إذا كان تقرير مجلس الأمن في نسقه الراهن - هذه الوثيقة السميكة المعروضة علينا - يحتوي على المعلومات الكافية للجمعية العامة لكي تصدر مثل هذا التقييم. ونلاحظ أن الممثل الدائم للهند طرح في وقت سابق اليوم العديد من الأسئلة ذات الصلة فيما يتعلق بصلب هذه التقارير السنوية ومحتوياتها، ونأمل أن تعالج هذه الأسئلة.

ونظراً لأن الهدف من هذه الممارسة الاستعراضية أن تتأكد الجمعية العامة من أن مجلس الأمن قد اضطلع حقاً بمسؤولياته الأساسية، علينا أن نتدارس مسائل مثل الوقت المناسب وملاءمة العمل والتدابير الأخرى التي يتخذها المجلس استجابة لتطورات معينة.

وثالثاً، كيف نضمن أن آراء الجمعية العامة، التي أعرب عنها أثناء مناقشة هذا البند من جدول الأعمال، تنقل رسمياً إلى مجلس الأمن، وأن ينظر فيها المجلس بعد ذلك؟ أود أن أشير، فيما يتعلق بهذه القضية، إلى عدم وجود أية آلية رسمية لنقل تعليقات وآراء أعضاء الجمعية العامة التي أعرب عنها أثناء مناقشة هذا البند من جدول الأعمال إلى مجلس الأمن. ولا شك في أن أعضاء مجلس الأمن ممثلون في هذه القاعة. ولكن، هل يمكنهم الاستجابة كذلك للتعليقات التي يُدلى بها هنا؟ إن هذه المناقشة السنوية يمكن أن تكون أكثر تفاعلاً إذا تمكن أعضاء مجلس الأمن من توفير رد سريع على القضايا التي تثيرها الدول الأعضاء أثناء هذه المناقشة. وقد يكون من المفيد كذلك بالنسبة لمجلس الأمن أن يجتمع فور

والاقتباس الأخير ينطوي على مفارقة كبيرة، لأن مجلس الأمن لم يتردد أبداً في الماضي في شجب ثقافة الإفلات من العقاب والسائدة بين الأطراف الفاعلة في الدول وغير الدول في العديد من المناطق المضطربة في العالم. ولا نجد تبريراً لحرص بعض البلدان الفردية التي تورطت في الحادث على تقديم اعتذارات رسمية عن دورها في الإخفاق في منع الوفيات في رواندا، بينما لم تفعل ذلك قلة أخرى. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، فإن كلمة "أسف" لا يبدو لها أي ذكر على الإطلاق.

وليس في نيتي التبسيط أكثر من اللازم في مسألة المسألة. فهي ليست بالمسألة السهلة بأي حال. ويمكن أن تكون مسألة مشحونة بالاعتبارات السياسية. وفي نفس الوقت، فإن المسألة تنطوي على آثار معينة في المجالات القانونية للإدانة والتعويض. وعلينا أن نواجه تلك المسألة بعدالة وإنصاف، خشية أن تتعرض مصداقية مجلس الأمن لمزيد من التآكل في الأعوام المقبلة.

وفي هذا الشأن، هناك العديد من الأسئلة التي ينبغي أن نتصدى لها. وأول هذه الأسئلة، ولعله أكثرها بدهاءة، من هو و/أو ما هي الجهة التي ينبغي أن تحاسب مجلس الأمن؟ ولا بد أن تكون الإجابة واضحة بصورة كافية. وينبغي أن نُذكر بأنه في إعلان الألفية المعتمد في ختام جمعية الألفية في أيلول/سبتمبر الماضي، أعاد زعمائنا التأكيد على:

"المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة". (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠)

والأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة تؤكد، كذلك، الرأي القائل بأن مجلس الأمن، الذي يتمتع بسلطات خاصة، أناطه بها أعضاء الأمم المتحدة، يقع على عاتقه واجب أن يقدم كشفاً عن أعماله إلى الجمعية العامة. وتنص

متزعزعة ومتقلبة. ومما يؤسف له أن العام الماضي لم يكن استثناء. فالتوترات والصراعات مستمرة في كثير من أنحاء العالم. ولا تزال الصراعات القديمة تتسبب في الكثير من الوفيات والمصاعب التي لا توصف. ونعلم علم اليقين أنه قد نشبت في منطقتنا نزاعات تهدد من جديد السلم والأمن الدوليين.

وكما يبين تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/55/2). فقد دعي المجلس إلى الاضطلاع بدور مركزي في معالجة كثير من هذه المشاكل. وكانت سنة عسيرة واحه فيها المجلس نزاعات معقدة بدت في بعض الأحيان مستعصية على الحل. وفي بعض الأحيان كان التساؤل. بصيغة مخففة، يثور حول تعاون الأطراف المتنازعة. وكان على المجلس أن يتخذ بعض الخيارات الصعبة. وأنشئت أربع بعثات رئيسية جديدة لحفظ السلام - في تيمور الشرقية، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا وإريتريا. وأسهم المجلس بطرق أخرى عديدة في صون السلم والأمن في أجزاء متفرقة من العالم.

وأحد الدروس الواضحة التي يستخلصها وفد بلادي من تجارب الاثني عشر شهرا الماضية أن هناك اختلاف بين حيثيات كل نزاع. فهناك اختلاف كبير بين خصائص كل حالة وأطرها التاريخية والسياسية. ونوع الاستجابة التي قد ينظر فيها المجلس بالنسبة لنزاع معين لا بد أن تتفق مع ظروفه الخاصة به.

واسترعي الانتباه إلى هذه النقطة لكي أؤكد شيئا ألقى وفد بلادي الضوء عليه في مناقشة تقرير مجلس الأمن في الأعوام السالفة: الحاجة إلى أن يبحث المجلس عن أساليب جديدة ومبتكرة لممارسة نفوذه وسلطته، ولتعزيز السلم والأمن. وقد انتقد وفد بلادي في الماضي نواحي الجمود المتطرفة في ممارسة أعمال المجلس، وحث الأعضاء على أن

مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في الجمعية العامة لكي يناقش، بل وربما ينفذ، بعض المقترحات التي أثبتت هنا.

وقد تبدو المقترحات التي طرحناها اليوم متطرفة بعض الشيء. ولكن القضية الجوهرية هنا هي المصادقية والسلطة المستديمتان لجهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة. وأملنا أن تثير مقترحاتنا اليوم، أو تحفز على إثارة مقترحات أخرى عن كيفية العمل على استمرار تعزيز التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وفي نفس الوقت، ندرك تماما أنه لا بد أيضا من وجود توازن دقيق بين حاجة مجلس الأمن إلى المحافظة على قدرته على اتخاذ الإجراءات العاجلة والفعالة بشأن القضايا من ناحية، والمطالب المستمرة بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة من ناحية أخرى. ويجب ألا تتسبب أعمالنا هنا في إعاقة أعمال مجلس الأمن.

وأخيرا، نود أن نؤكد هنا أيضا أن المساءلة ليست غاية في حد ذاتها. فبعد الاعتراف بارتكاب أخطاء في الماضي، يتحتم على مجلس الأمن أيضا تطبيق الدروس المستفادة من تجاربه - الناجحة منها والفاشلة - على أعماله في المستقبل. وفي نهاية المطاف، فإن هدفنا المشترك تعزيز قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية التي كلفه بها أعضاء هذه المنظمة.

السيد ستوروات (استراليا) (تكلم بالانكليزية): من

الصعب دائما التكلم بعد السفير محبوباني، وأرى أنه قام اليوم بتدخل مفيد بصفة خاصة. وأشكره على ذلك. ويود وفد بلادي كذلك أن يشكر السفير انجابا، ممثل ناميبيا، على عرض تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة اليوم باسم بلده بوصفه رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ويبدو أننا نلاحظ كل عام في هذه المناقشة المطالب المتزايدة التي تضعها على كاهل مجلس الأمن بيئة أمن دولية

المجلس بكامل هيئته، أثناء فترة التقرير، مقارنة بالعام الأسبق. وكانت هناك زيادة كذلك في عدد الجلسات الرسمية المفتوحة. ونرحب بهذا الاتجاه، طالما أنه يمثل تحولا حقيقيا إلى قدر أكبر من الشفافية والانفتاح.

ووفد بلادي، إذ يذكر ذلك، لا يطالب بعقد جلسات مفتوحة لمجرد عقدها. فيجب أن تستخدم بصدق بوصفها فرصا تعرب فيها الدول الأعضاء عن وجهات نظرها في القضايا التي تهمها وتمم المجلس على نحو مباشر وعاجل. وعندما تعقد هذه الجلسات. يتعين على أعضاء المجلس أن يستمعوا بدقة إلى وجهات نظر الدول غير الأعضاء في المجلس، آخذين في الاعتبار مسؤوليتهم، بموجب الميثاق، عن التصرف باسم جميع الأعضاء.

ونرحب بهذا الاتجاه صوب المزيد من الانفتاح، إلا أنه بطبيعة الحال، ما زال هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به. وتقرير الإبراهيمي يتضمن عددا من التوصيات الهامة بشأن الطريقة التي تناول بها المجلس بعض جوانب حفظ السلام، بما فيها تحديد تفويضات واضحة وبممكن الاضطلاع بها، وتمكين البلدان التي تساهم بقوات من المشاركة في الجوانب الرئيسية لعملية التخطيط والتنفيذ. وتؤيد استراليا هذه التوصيات، وتطلع إلى التحرك قدما مع مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى لكي ننفذها.

ومع ذلك، فالعنصر الرئيسي الذي ينقص عملية التغيير هذه هو زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس، فضلا عن الإصلاحات المتصلة بذلك، بالنسبة لحق النقض، والاستعراض المحلي. وتطلع إلى معالجة هذه المسألة في بند جدول الأعمال ذي الصلة في موعد لاحق من هذه الدورة.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أعرب بإيجاز عن التقدير والتهنئة لجميع أعضاء المجلس على إسهامهم طيلة العام

يتجاوزوا الحدود التي يفرضها التفسير الضيق لقواعد النظام الداخلي بغية إيجاد سبل جديدة للاضطلاع بالمهام.

ووفقا لتقييمنا، جرى، اتخاذ خطوات هامة في هذا الاتجاه طيلة العام الماضي. وكان هناك عدد من رؤساء المجلس، بل وأعضاء المجلس ككل. على استعداد للبحث عن سبل أنجع لإدارة أعمال المجلس وتأكيد نفوذه. وأذكر أن السفير حسمي ممثل ماليزيا، قد وصف بعض هذه الجهود في بيانه اليوم.

ويرى وفد بلادي أن أهم ابتكار طيلة العام الماضي تقريبا قد يكون مجموعة بعثات المجلس إلى بؤر القلاقل الإقليمية. وبناء على نجاح بعثة المجلس إلى تيمور الشرقية قبل أكثر من سنة بقليل، جرى إرسال عدد من البعثات الأخرى بعد ذلك، تضمنت بعثتين إلى سيراليون وإثيوبيا وإريتريا. وكانت هذه البعثات عناصر هامة في استجابة المجتمع الدولي لهذه الصراعات. فهي تساعد على إطلاع المجلس على ضرورات إنهاء النزاعات وإرسال إشارة هامة إلى الأطراف المتنازعة بشأن قوة الانشغال الدولي.

وقد شهدنا كذلك تطورا نرحب به في إجراءات المجلس بالنسبة لجلساته. ومن أمثلة ذلك مجموعة الجلسات التي عقدت في كانون الثاني/يناير من هذا العام، وجمعت معا قادة بلدان عديدة تهتم اهتماما مباشرا بالصراع في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وجرى إيجاد سبل أخرى تمكن الأطراف المتنازعة من طرح مواقفها مباشرة على المجلس. وهذا النهج الأكثر مرونة إزاء عقد الجلسات، الذي أضيفت عليه الصبغة الرسمية في المذكرة الرئاسية التي اعتمدت في تاريخ مبكر من هذا العام، يمثل خطوة هامة صوب جعل المجلس أكثر انفتاحا، وفعالية، وشفافية.

ونلاحظ من تقرير مجلس الأمن أنه قد حدث تخفيض في عدد المشاورات غير الرسمية، أو ما يسمى بمشاورات

ما زلنا نعجب للاتجاه إلى عقد المشاورات غير الرسمية بوصفها أسلوب العمل الطبيعي للمجلس، وذلك تجاهلاً لأحكام المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، التي تقرر بوضوح أن يعقد المجلس جلسات عامة، كقاعدة عامة. وللأسف، فقد أصبح الاستثناء المنصوص عليه في تلك المادة هو ممارسة المجلس، إذ أنه يعقد يومياً جلسات مغلقة، تجري فيها مشاورات غير رسمية - وهي شكل لم يرد ذكره في النظام الداخلي. وتُعقد الجلسات العامة فقط لإضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقات الموضوعية التي تم التوصل إليها خلال اجتماعات خاصة. وبالمثل، نرى أن عقد الجلسات الخاصة التي لا يسمح فيها بمشاركة غير الأعضاء في المجلس أو الأطراف المعنية بصورة مباشرة، غير مناسب فإذا وضعنا في الاعتبار أن قرارات المجلس تؤثر على جميع أعضاء المنظمة، لا يمكن قبول الأسلوب الغامض والكنوم الذي يتبعه المجلس في تصريف أعماله.

ونحن نهنئ أعضاء المجلس الذين أعدوا تقارير عن عمل المجلس في الشهور التي تولوا فيها رئاسته. ونهنئ، بصفة خاصة، الذين طلبوا أن تنشر تقاريرهم كوثائق رسمية وندعوهم إلى تحسين مضمون تقاريرهم حتى تكون مفيدة لجميع أعضاء المنظمة، ونحثهم على التشجيع على اتخاذ إجراءات تسمح بتلبية احتياجات جميع الدول الأعضاء مع مراعاة شفافية المجلس وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه.

ويُعد عمل فريق الخبراء المعني بأساليب عمل المجلس إشارة طيبة إلى أن أعضاءه على وعي بأهمية زيادة الشفافية والديمقراطية في أعمال المجلس. وبالمثل، فإن مناقشة هذه المسائل في الفريق العامل المفتوح العضوية والمعني بإصلاح مجلس الأمن مفيدة جداً في إطار تدابير تحسين عمل المجلس.

نحن مقتنعون بأن المجلس يجب أن يقتصر عمله على الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٤، وهي عمليات

الماضي، وبخاصة الدول التي تنتهي فترات انتخابها بنهاية شهر كانون الأول/ديسمبر وهي: الأرجنتين، وكندا، وماليزيا، وناميبيا، وهولندا. وأود أيضاً أن أهنئ بحرارة الأعضاء المنتخبين الجدد لعضوية المجلس على انتخابهم، وأتعهد بدعم استراليا الكامل للأعمال التي تنتظرهم.

السيد تيبو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثل الدائم لناميبيا ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، السفير مارتين إنجابا على عرض التقرير الخاص بأنشطة المجلس عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وحتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ولا شك أن مجمل وثائق المجلس وقراراته الناتجة عن عمله على مدى فترة ١٢ شهراً يُعد بالغ الفائدة بوصفه وثيقة مرجعية سريعة للأكاديميين والباحثين المهتمين بما يتخذه المجلس من قرارات.

ومع الاعتراف بالجهود التي يبذلها أعضاء مجلس الأمن من أجل تحسين مضمون تقرير المجلس، نرى لزوماً علينا، مع ذلك، أن نُعرب عن خيبة أملنا، لأن حق الدول في ترقب وثيقة موضوعية لم يُلب بعد على نحو كامل. ومرة ثانية، نحث أعضاء المجلس على اتخاذ تدابير تكفل، أن يكون بوسع من لا يشارك منا في مناقشات المجلس، الرجوع على الأقل إلى هذه الوثيقة لإلقاء نظرة موضوعية عن أسلوب التعامل مع المسائل التي تكون قيد نظر المجلس. ونود أن يتجاوز التقرير مجرد الامتثال الرسمي للواجب المفروض بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٤ والفقرة ١ من المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة، نود أن نرى الاحترام الواجب لحق الدول الأعضاء في الحصول على معلومات موضوعية عن مداوات المجلس، التي تتخذ خلالها القرارات التي يتعين على جميع الدول الأعضاء الامتثال لها بعد ذلك.

وبالرغم من زيادة عدد الجلسات المفتوحة التي تستطيع جميع الدول الأعضاء حضورها أو المشاركة فيها،

بذلك. وأود، لدى الإجابة، أن أوجب أيضا على ما قاله، تواء، سفير المكسيك.

لا أعترز، اليوم، أن أتناول كل موضوع تطرق إليه مجلس الأمن على مدى الـ ١٢ شهرا المشمولة في التقرير المعروض على الجمعية العامة. أود فقط أن أبدي بعض التعليقات على أساليب عمل المجلس وعلى طريقة اضطراره بمسؤولياته عن حفظ السلام والأمن. أولا، أود إبداء تعليق استهلاكي لأوضح أن مجلس الأمن ليس فاقد القوة أو عاجزا كما يدعي بعض النقاد.

لقد أنجز الكثير منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩. فبالرغم من الخلافات الداخلية - التي تعتبر طبيعية تماما وصحية أحيانا - تمكن المجلس في جملة أمور، من إنشاء بعثات معقدة لإدارة بعض الأقاليم منها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وبعد مفاوضات مطولة، وافق المجلس على القرار الإطاري ١٢٨٤ (١٩٩٩) من أجل استئناف التعاون بين العراق والأمم المتحدة، وإن كنا نعتقد أنه ما زال يتعين توضيح وإكمال بعض الجوانب والحصول على رد إيجابي من العراق.

وبالنسبة لمشكلة سيراليون، قرر المجلس أيضا الأخذ بنهج يشمل عدة جوانب - بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والماس والعدالة - وإن كان ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

وهناك بعض مجالات أخرى لم يحقق فيها سوى تقدم ضئيل، بالفعل؛ وأقصد، خاصة، الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن لا بد أن نؤكد هنا أن المسؤولية تقع على عاتق الأطراف نفسها. فإننا لا نستطيع إقرار السلام بدونها.

وفيما يتصل بأداء مجلس الأمن، يبدو لي أن هناك ثلاثة تطورات جديدة بالملاحظة بصورة خاصة. أولها الجهد

الاستجابة السريعة والفعالة من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين، ومنع تفاقم حالات الصراع، وذلك امتثالا لأحكام الميثاق بدقة. ويلزم أن نضع في الاعتبار أن المجلس ليس هيئة تداولية وأنه ليست لديه القدرة على إصدار أحكام تنظيمية واجبة التطبيق بصورة عامة. وكما سبق أن قلنا في مناسبات أخرى، فإن هذا النمط من الإجراءات معهود إلى الجمعية العامة، وهي أكثر الهيئات تمثيلا للمجتمع الدولي. وتشمل الاختصاصات الواسعة للجمعية العامة مناقشة أية مسائل أو قضايا تقع ضمن نطاق الميثاق، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٠؛ والنظر في المبادئ العامة للتعاون في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين؛ ومناقشة مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين بكاملها، على النحو المقرر في المادة ١١، ومناقشة أية مسألة أخرى، على النحو الوارد في المادة ١٣.

ونكرر تأكيد موقفنا من أن المجلس عليه أن يقصر نشاطه على مجالات العمل المعهودة إليه، وأنه لا ينبغي أن يواصل إصدار تصريحات عامة فيما يتصل بمسائل تخرج عن نطاق اختصاصه. إن دور الجمعية العامة هو إجراء المداولات وإقرار المعايير والقواعد بشأن المشاكل المعاصرة. وعلى المجلس أن يتصرف في حالات الأزمات حال حدوثها.

ونكرر نداءنا إلى أعضاء مجلس الأمن بالمساهمة في عملية تحقيق الانفتاح والشفافية في أعمال المجلس وإصلاح أساليب عمله كعملية لا رجعة فيها تلتزم بها التزاما تاما المكسيك والأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة.

ختاما، يود وفدي تهنئة أيرلندا وسنغافورة وكولومبيا وموريشيوس والنرويج على انتخابها لعضوية المجلس. ونتمنى لها كل نجاح خلال السنتين القادمتين.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تساءل سفير سنغافورة عما إذا كان أعضاء مجلس الأمن الحاضرون في القاعة يريدون الإجابة على تعليقاته. ويسعدني أن أقوم

الإقليمية والمنظمات الإقليمية التي عليها القيام بدور رئيسي، وغير ذلك.

أخيراً، سلم مجلس الأمن بضرورة التشاور مع البلدان المساهمة بالقوات بشكل أوثق وأكثر انتظاماً. وتبين التجارب أنه كان يجري حوار غير كاف بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بالقوات، فيما مضى. وهذا الحوار يُعتبر أساسياً من أجل التوصل إلى فهم أفضل للأهداف التي يتم السعي إليها وتوحيد المفاهيم والإجراءات بين المجلس، الذي يُقرر ولايات عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات، التي تنفذ تلك الولايات. وهذا الحوار ضروري، بشكل خاص، حيث يوجد توتر شديد في الميدان أو عندما يلزم تكييف الولاية لحالة متغيرة. وبناء على ذلك، اقترح الوفد الفرنسي مؤخراً عقد اجتماع خاص لمجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وعلى ضوء هذه التجربة الأولية، البالغة الأهمية، نأمل أن تعقد هذه الاجتماعات بشكل منتظم.

أما التطور الثاني، الذي حدث مؤخراً، فيتصل بالوسائل المتاحة للمجلس لاتخاذ الإجراءات، وتشمل الجزاءات. وقد اعتمد المجلس، منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، جزاءات جديدة، ولكنه حرص على التعلم من التجارب الماضية؛ وهذه الجزاءات محددة الهدف، وخاصة بمعنى أنها تؤثر مباشرة على الذين تهدف إلى تغيير سلوكهم. وقد فرضت هذه الجزاءات لفترة زمنية محددة، يمكن تمديدتها إذا قرر المجلس ذلك. وناقش المجلس أيضاً فعالية نُظم الجزاءات بإنشاء أفرقة خبراء للنظر في كيفية تنفيذها والامتثال لها، وتقديم توصيات إلى المجلس بهذا الصدد. وأخيراً، وبنفس الروح، بدأ المجلس مناقشة الصلة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية - لا سيما المواد الثمينة - واستمرار الصراعات، خاصة في أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو

الذي يبذله مجلس الأمن للحصول على معلومات أفضل بشأن الصراعات التي تكون قيد نظره، وهو جهد يضم ثلاثة عناصر. الأول هو إيفاد بعثات ميدانية للمجلس. فمنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أوفد المجلس خمس بعثات: إلى تيمور، وكوسوفو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى في أفريقيا الوسطى، وإثيوبيا وإريتريا، وفي الأسبوع الماضي، إلى سيراليون. وستسافر بعثة، في الشهر المقبل، إلى تيمور الشرقية ثم إلى تيمور الغربية. وجدوى هذه البعثات واضحة للجميع. فهي تُمكن من القيام بعمليات تقييم متعمقة للمشاكل المعقدة في الحال؛ وهي وسيلة قيمة للغاية للتحقق من الواقع. كذلك، يمكن إيفاد تلك البعثات قبل صياغة ولايات عمليات حفظ السلام أو تعديلها.

والأسلوب الثاني لتحسين فهمنا لمشكلة ما هو إقامة اتصالات مباشرة مع أطراف النزاع ومع العناصر الفاعلة الأخرى على الصعيد الإقليمي. وفي كانون الثاني/يناير من العام الحالي، نظم السفير هولبروك، ممثل الولايات المتحدة، اجتماعاً لمجلس الأمن مع رؤساء الدول الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وبعض بلدان أخرى في المنطقة. وفي حزيران/يونيه وخلال رئاسة فرنسا للمجلس، واصلت فرنسا ذلك الحوار المباشر بعقد اجتماع للمجلس مع أعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا، شمل الموقعين على الاتفاق من الدول وغير الدول. وقد عقد هذا الاجتماع سرا، وأتاح الفرصة لمناقشة مفيدة وصریحة للغاية. وأدى إلى اعتماد قرار المجلس ١٣٠٤ (٢٠٠٠) وبيان من اللجنة السياسية. وبعد ذلك، في حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن اجتماعاً خاصاً مع اللجنة الوزارية للوساطة والأمن المعنية بسيراليون والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكان هذا التبادل للآراء صريحاً جداً، مرة أخرى. ويجب تشجيع اجتماعات من هذا النوع، بغية تحسين التفاعل مع العناصر الفاعلة

رؤساء مجلس الأمن إلى عقد اجتماعات عامة للاستماع إلى إحاطات إعلامية من الأمانة العامة أو من الممثلين الخاصين للأمين العام، كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا. وهذا يُقرر ممارسة جديدة ترحب فرنسا بها. وأرى أننا نستطيع التوسع في هذا المجال.

فيما يتصل بالمشاورات غير الرسمية، سعى أعضاء المجلس إلى تحسين المعلومات المقدمة في الوقت نفسه إلى غير الأعضاء. ولا شك أن ذلك كان من الاهتمامات المستمرة للرئاسة الفرنسية، في حزيران/يونيه الماضي، كما يتجلى في الإحاطات الشفوية وفي موقعنا على الإنترنت. وأعترف أن رؤساء آخرين شاركوا في نفس الاهتمام.

وإذ قلت ذلك، فستكون ملاحظتي الأخيرة هي أن التحسينات ما زالت مستصوبة وممكنة التحقيق. وفي مجال حفظ السلام، وصفت آمالنا المتعلقة بالإسراع بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة فيما يخص بالولايات، التي ينبغي أن تعرف تعريفا واضحا، وأن تحظى بالمصادقية، وبالقابلية للتحقيق وأن تكون مناسبة للحالة، وأن تراعى العلاقات مع المساهمين بقوات.

وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للبعد الإقليمي للصراعات، باتباع نهج وقائي على الأخص. ومثال ذلك ما يترتب على الصراع في سيراليون من آثار مزعجة للاستقرار في غينيا. وإننا بحاجة، من نفس المنطلق، إلى زيادة التفاعل بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية لعدة أسباب من بينها أن لهذه المنظمات دورا أساسيا يجب أن تقوم به في اتقاء الصراعات وتسويقا. ونشهد ذلك اليوم فيما تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والصراع في سيراليون، ولأننا نرى أيضا أنه ينبغي عدم تكليف الأمم المتحدة بمهام يستحيل تنفيذها فيما يختص باتفاق سلام تحقق من خلال التفاوض على الصعيد الإقليمي.

الديمقراطية. وكل هذه التطورات نرحب بها وينبغي تشجيعها.

ثانيا، طرأت بعض التغييرات على عمليات حفظ السلام ذاتها. وقد جرت مناقشة ثرية ومفيدة بشأن هذا الموضوع منذ صدور التقرير (A/55/305) الذي أعده الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، والذي نأمل أن تنفذ توصياته سريعا. غير أنه ينبغي ملاحظة أن مجلس الأمن اتخذ قرارات على نفس المنوال، خلال السنة الماضية: فقرار المجلس ١٢٩١ (٢٠٠٠) الخاص ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، طلب إلى الأمين العام أن يخطط لنشر أية عملية في المستقبل. وأصبح أداء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمهام إضافية مرتبطة بتوفر الموارد البشرية والمادية اللازمة.

أخيرا، حاول المجلس ضمان الانتقال السلس من حفظ السلام، الذي يقع في نطاق اختصاصه، بشكل واضح، إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع الذي يتطلب مجموعة متنوعة من العناصر الفاعلة. ففي غينيا - بيساو، قام مكتب دعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع المنشأ في العام الماضي، بعمل ممتاز. وفي شباط/فبراير من العام الحالي - حل مكتب دعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى محل عملية ناجحة لحفظ السلام - بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي آذار/مارس، سلمت بعثة الشرطة المدنية للأمم المتحدة في هايتي عملية لحفظ السلام أنشأتها الجمعية العامة إلى البعثة الدولية للدعم المدني في هايتي. وينبغي أن تستمر هذه الإجراءات لأنه من الضروري ألا نفقد ما استثمرته الأمم المتحدة في مرحلة حفظ السلام، وأن نبي على ما حققناه، حتى لا نرتد إلى دوامة الأزمة والعنف.

والتطور الثالث الجدير بالملاحظة في عمل المجلس يتصل بالتقدم المحرز في مجال الشفافية؛ وأشير هنا إلى التعليقات التي أبداها المتكلمون السابقون. فقد سعى جميع

وهذه التعليقات التي أراد الوفد الفرنسي الإدلاء بها في إطار هذه المناقشة التي تعتقد أنها مفيدة ومثمرة والتي نرى أنها تبرهن على وجود علاقات جيدة بين المجلس والجمعية.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة ستستأنف غدا، الأربعاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠. وقائمة المتكلمين مفتوحة الآن. ويوم الجمعة، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠ ستجري الجمعية العامة مشاورات غير رسمية غير محددة بشأن البند ١٨٢ من جدول الأعمال، متابعة لنتيجة جمعية الألفية، في غرفة الاجتماعات ٢.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.